

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1994/3
27 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة

الدورة الثامنة والثلاثون

نيويورك، ٧-١٨ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المواضيع ذات الأولوية

التنمية: المرأة في المناطق الحضرية: العوامل السكانية والتغذوية والصحية المتعلقة بمشاركة المرأة في التنمية، بما في ذلك الهجرة وتعاطي المخدرات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

تقرير الأمين العام

موجز

اختارت لجنة مركز المرأة، في دورتها الرابعة والثلاثين، موضوع "المرأة في المناطق الحضرية: العوامل السكانية والتغذوية والصحية المتعلقة بمشاركة المرأة في التنمية، بما في ذلك الهجرة وتعاطي المخدرات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)" بوصفه موضوعاً ذا أولوية في مجال التنمية للدراسة في دورتها الثامنة والثلاثين، وفي هذا التقرير، واستناداً إلى المناقشات التي دارت في حلقة دراسية سبق تنظيمها لمناقشة هذا الموضوع، توجد دراسة عن العوامل المتصلة بنسبة المرأة في المناطق الحضرية، إلى جانب الأدوار النسبية للدولة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والسوق في ميدان مكافحة الفقر في المستوطنات الحضرية. وثمة توصيات مقدمة بإجراءات يمكن اتخاذها.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	٢ - ١ مقدمة
٤	٢٣ - ٣ أولا - الاستنتاجات والتوصيات
٩	٤٣ - ٢٤ ثانيا - التحضر والفوارق بين الجنسين
٩	٢٩ - ٢٥ ألف - النمو الحضري : هل يشكل تحديا ديموغرافيا للنهوض بالمرأة؟
١٣	٢٥ - ٣٠ باء - الاتجاهات السكانية الأخرى
١٤	٤٣ - ٣٦ جيم - هل التجمعات قائمة على الحياد تجاه كلا الجنسين؟
١٦	١٠١ - ٤٤ ثالثا - الآثار العملية للأخذ بمنظور يعي الفوارق بين الجنسين
١٦	٤٧ - ٤٥ ألف - الحق في حياة الممتلكات والأراضي
١٧	٥٠ - ٤٨ باء - الإسكان
١٨	٥٦ - ٥١ جيم - البنية الأساسية
١٩	٥٨ - ٥٧ دال - البيئة المادية الحضرية
١٩	٦١ - ٥٩ هاء - البيئة الاجتماعية الحضرية
٢٠	٦٣ - ٦٢ واو - الإدارة الحضرية
٢٠	٦٥ - ٦٤ زاي - الحكم في المجتمع الحضري
٢١	٧٠ - ٦٦ حاء - العمالة وأسواق العمل الحضرية
٢٢	٧٣ - ٧١ طاء - الروابط الريفية - الحضرية
٢٢	١٠١ - ٧٤ ياء - الفوارق بين الجنسين في الآثار الصحية المترتبة على التحضر

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣٢	١٢٧ - ١٠٢ رابعا - الإجراءات التي تتخذها الدولة والبلديات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية
٣٣	١٠٧ - ١٠٥ ألف - مشاريع الدولة في قطاع الصناعات الصغيرة
٣٣	١٠٩ - ١٠٨ باء - المشروع البلدي المتعلق بالأسر المعيشية التي ترأسها المرأة
٣٤	١١٢ - ١١٠ جيم - مشروع المنظمة غير الحكومية المتعلق بالسكن في المجتمع المحلي
٣٤	١١٤ - ١١٣ دال - مشروع القطاع الخاص المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية
٣٥	١٢٧ - ١١٥ هاء - تحليل المشاريع من زاوية الفوارق بين الجنسين

مقدمة

١ - حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ١٥/١٩٩٠، المواضيع ذات الأولوية لكل دورة من دورات لجنة مركز المرأة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٦. والموضوع المتعلق بالدورة الثامنة والثلاثين وارد تحت عنوان "التنمية" وهو "المرأة في المناطق الحضرية: العوامل السكانية والتغذوية والصحية المتعلقة بمشاركة المرأة في التنمية، بما في ذلك الهجرة وتعاطي المخدرات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)".

٢ - ومن أجل المساعدة على إعداد هذا الموضوع، نظمت شعبة النهوض بالمرأة، التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقة دراسية عن المرأة الحضرية في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بسانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية، بهدف التركيز على القضايا ذات الصلة وتقديم توصيات الى اللجنة في مجال السياسة. وترد أدناه الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذه الحلقة الدراسية. والتحليلات الواردة في هذا التقرير تستند الى التحليلات التي أعدت من أجل الحلقة الدراسية.

أولا - الاستنتاجات والتوصيات

٣ - ينبغي لنهوج التنمية الحضرية، التي تراعي الفروق بين الجنسين، أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج والممارسات على الصعيد الحضري. ويجب تشجيع التدريب والتنمية التنظيمية من أجل إضفاء طابع مؤسسي على الاستجابة حسب الفوارق بين الجنسين، وذلك كجزء من إجراءات التخطيط العادية. والاختصاص التقني والممارسات الاستشارية وممارسات الاشتراك.

٤ - وثمة قضية بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة في المدن، هي قضية حيازة الأراضي وعلاقات الملكية في الحضر. والإصلاح التشريعي، الذي يزيل العقبات الحائلة دون بلوغ المرأة ملكية الأراضي ويوفر الحماية للمرأة في مجال الملكية، يشكل خطوة حيوية فيما يتصل بمواجهة ما بالمدن من اختلالات حادثة بفعل الفوارق بين الجنسين. ومعالجة هذه القضية على نحو فعال تقتضي الاضطلاع ببحث من شأنه أن يحلل من جديد أسواق الأراضي المشروعة وشبه المشروعة، وعلاقات الحيازة، وضمان سندات الملكية، وأسواق الإسكان الفرعية الحرة، وأسواق الايجارات، وذلك من حيث العلاقات بين الجنسين في المدينة.

٥ - وينبغي لسياسات الاسكان وبرامجه أن تدرك ما تواجهه المرأة والأسر المعيشية التي تكون المرأة ربته من قيود تحول دون حصولها على الإسكان. وهذه يتعين طرقها من حيث معايير الأهلية، وإمكانية

الحصول على المعلومات، وتمويل المسكن، وتكاليف المعاملات، والموقع، والتصميم، وترتيبات الإنشاء ومكانه. وعمليات إعادة التوطين والطرْد ينبغي تجنبها، فهي تزيد بصفة خاصة من ضعف المرأة والطفل، لأن المرأة هي التي تقع فريسة للمعاونة إذا ما تعرضت المجتمعات للصدّات وحالات التفكك.

٦ - ويجب إعطاء أولوية عالية لمسألة توفير وتحسين المقومات والخدمات السكنية، التي من قبيل المياه، والمرافق الصحية، ومعالجة الفضلات الصلبة، والكهرباء، والنقل، ورعاية الطفل، حيث أن لهذا إمكانية كبيرة في مجال تحسين صحة الأسرة وتقليل أعباء المرأة المنزلية ومسؤولياتها المتصلة بالرعاية، مما يزيد من الوقت المتاح لها لممارسة شؤون أخرى.

٧ - ويؤدي الفقر، وإساءة استعمال الكحول والمخدرات، والاكتظاظ السكاني، وانعدام المساحات الفضاء العامة، والتنافس على الموارد الضئيلة إلى العنف المنزلي والتوتر الاجتماعي بالمدن. وتؤثر الصراعات الاجتماعية بشكل متباين على النساء والرجال والأولاد والبنات والمسنين. وينبغي للقرارات المتعلقة بالتصميم الحضري والأولويات المتصلة بتوفير الخدمات الحضرية والمحافظة على النظام وتوفير الأمن للجمهور أن تقوم على تفهم مختلف الاحتياجات وأوجه الضعف التي تتوقف على جنس المرء وعلى العمر. ويتصل العنف في المدن بالعنف المنزلي في الأسر المعيشية عبر جميع فئات الدخل، وهو يؤثر بصفة خاصة على المرأة والطفل.

٨ - والعلاقات بين الجنسين في ميدان العمل السياسي الحضري ليست محددة الملامح حتى الآن. وعلى الصعيد المفاهيمي، يلاحظ أن فكرة الحكم، التي تشير إلى العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، تمثل مدخلا مفيدا للتفكير في العلاقات بين الجنسين في المدينة. وعلى ضوء المشاركة النسائية النشطة في الكفاح الذي يستند إلى بيئة حضرية، يلاحظ أن تمكين المرأة في المجتمع المدني والعمل السياسي وفي هياكل الدولة يمثل شرطا أساسيا من شروط "الحكم السليم".

٩ - وينبغي للنهج الكلي المتكامل إزاء التنمية الحضرية، الذي يتضمن شراكة واشتراك القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المجتمعي، أن يشمل كلا من المرأة والرجل في جميع مراحل العملية الإنمائية، ابتداء من مرحلة التحديد وعبر مرحلة اتخاذ القرار وانتهاء بمرحلة التنفيذ. وقد عجزت السلطات البلدية، بمفردها وبدون إزالة المركزية فعليا، عن توفير الخدمات الحضرية بكفاءة. وفي غياب الإدارة الحضرية أو الحكومة المحلية الفعالة، ما فتئت المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، والمرأة في هذه المجتمعات غالبا، تضطلع بالتنظيم اللازم للوفاء باحتياجاتها. ولا بد من الإقرار بهذا العمل المحلي.

١٠ - والتحيز القائم على الفوارق بين الجنسين في أسواق العمل الحضرية يبدأ من منطلق الفوارق بين الجنسين فيما يختص بتحصيل العلم والتدريب المهني وتقسيم سوق العمل. ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة كفاءة أداء أسواق العمل الحضرية يوصى بالنظر في التوصيات التالية:

(أ) تحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم والتدريب، بما فيهما المهن النسائية غير التقليدية وإعادة تدريب النساء اللائي يتعطلن عن العمل بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية؛

(ب) توفير وسائل نقل عامة مأمونة للعاملات؛

(ج) إنشاء مرافق لرعاية الطفل في أماكن العمل وفي الأحياء، يستطيع الأب، فضلا عن الأم، الوصول إليها، وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية وغيرها من المعايير الدولية المتصلة بإجازة الأمومة والإجازة الوالدية في القطاع الخاص فضلا عن القطاع العام؛

(د) الإقرار بمساهمة المرأة في التنمية واحتياجاتها في القطاع غير النظامي، وتوفير الضمان الاجتماعي للعاملين فيه.

١١ - وتمثل النساء الريفيات همزة وصل هامة بين المجالين الريفي والحضري: فهن يحافظن على الأمن الغذائي والرفاه العام لأسرهن/أسرهن المعيشية؛ كما أن بوسعهن أن يرفعن مستويات المعيشة باستخدام التحويلات المالية المرسلة من العمال الحضريين استخداما مربحا. ومن ثم، ينبغي النظر الى موضوع تحسين مركز المرأة الريفية وادارتها للموارد باعتباره موضوعا ذا أهمية استراتيجية عند بذل الجهود على جميع الأصعدة من أجل تشجيع التنمية الريفية والحضرية. وينبغي للمخططين الحضريين أن يدركوا أن الهجرة الريفية - الحضرية ستظل عنصرا هاما من عناصر النمو الحضري.

١٢ - ويلزم إيلاء الاهتمام لتحديد ما للمخاطر الصحية من آثار متفاوتة على المرأة والرجل في الوسط الحضري ومكان العمل. وينبغي وضع سياسات وبرامج تتميز بالاستجابة لاحتياجات الرعاية الصحية المحددة حسب جنس المرء، كما تتميز بتقليل المخاطر الصحية التي تتعرض لها المرأة الحضرية الى أدنى حد، مع الاضطلاع بتوسيع النطاق في هذا الصدد من مختلف الأبعاد حتى يمكن إدراج القضايا الصحية التي تتجاوز الأولوية التي ما فتئت تولى منذ وقت طويل لصحة المرأة التناسلية.

١٣ - ويجب أن تتوافر استراتيجية إنمائية تتسم بالاستجابة لاحتياجات الجنسين، وتشمل أنشطة عملية الوجهة وتشجع العلاقات الايجابية المسؤولة بين الرجل والمرأة، بحيث تكون هذه الاستراتيجية عنصرا

أساسيا في تقليل تعاطي الكحول والمخدرات غير المناسب وما يتصل به من عواقب. ويتعين إقامة التعاون الدولي على كلا الصعيدين الاقليمي والقطري، ووضع خطط وطنية شاملة في مجال المخدرات تشمل قطاعات الصحة والتعليم واليد العاملة والشرطة علاوة على القطاع القانوني وقطاع السياسة العامة، مع التشديد على التنفيذ على صعيد المجتمع المحلي.

١٤ - ومن أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو إبطاء انتشارهما، على الأقل، يجب على السلطات البلدية والمجتمعات المحلية الحضرية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الأسلم من الممارسات الجنسية وممارسات تعاطي المخدرات، وتوفير الرفالات، والقيام، عند الاقتضاء، بتقديم معدات حقن معقمة ودعم تكنولوجي للسلوك الأسلم، وتحسين وزيادة استعمال الخدمات الفعالة المتصلة بمنع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتوفير التثقيف الجنسي لتشجيع توعية الشباب بحماية أنفسهم. إلا أنه فيما يختص بالمرأة، ينبغي أن تقترن هذه الاستراتيجيات باستراتيجيات تعنى بمركز المرأة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وأن يتكامل النوعان كلاهما من الاستراتيجيات.

١٥ - وإمكانية الحصول على الطعام المأمون المناسب تغذويا حق لكل فرد. وعلى الحكومات الوطنية والمحلية أن تعزز البرامج الغذائية والتغذوية لمنع الأمراض التي تنتقل عن طريق الغذاء والماء وكفالة الحصول على مدد غذائي مناسب تغذويا على صعيد الأسرة المعيشية الحضرية، ولا سيما لسكان الحضر من فقراء ونساء وأطفال ومسنين ومهاجرين جدد، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) اتخاذ وتعزيز التدابير الشاملة التي تكفل امتثال ممارسات انتاج الأغذية وتصنيعها والاتجار فيها لشروط الجودة والسلامة المطبقة من أجل حماية المستهلكين من الأطعمة غير المأمونة أو الرديئة النوعية أو المغشوشة أو التي تحمل بيانات خاطئة أو الملوثة؛

(ب) زيادة معرفة المرأة الحضرية بالتغذية، مما يعني تحسين قدرتها على اتخاذ القرار في مجال اختيار الأغذية المنزلية لأسرتها وإعدادها وتوزيعها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان الإنصاف فيما يتصل بتقسيم الطعام بين البنات والأولاد؛

(ج) تشجيع الذكور البالغين والفتيان على المشاركة وتحمل مسؤولية الرفاه والدعم التغذويين للشريكات ولذريتهم، وتأمين توزيع طعام الأسرة على النساء والأطفال والمسنين؛

(د) تشجيع الإرضاع الطبيعي للرضع وصغار الأطفال. وينبغي تمكين النساء كافة من إرضاع أطفالهن خلال فترة الشهور الأربعة الى الستة الأولى من حياتهم، مع توفير الأغذية التكميلية المناسبة.

ويجب على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية وأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أن يوفروا أقصى دعم للنساء المرضعات اللاتي يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية، ولا سيما العاملات الحضريات، سواء كن يعملن في القطاع النظامي أو غير النظامي أم يعملن بدون أجر. وقد تستخدم اتفاقيات وأنظمة منظمة العمل الدولية التي تغطي هذا الموضوع كمنطلق للدول التي توافق عليها.

١٦ - وينبغي وضع البرامج السكانية وبرامج الصحة التناسلية في السياق الأعم المتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ كما ينبغي لهذه البرامج أن تنص على أن الخيار التناسلي يشكل حقا أساسيا وقضية صحية تراعي كرامة المرأة وحصانة خصوصياتها. وينبغي لتلك الكيانات السالفة الذكر أن تحسن إمكانية نجاح واستدامة البرامج السكانية وبرامج الصحة التناسلية بإدماج المنظور النسوي والمنظور الرجالي في عملية وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية. ومن اللازم أن تبذل السلطات الحضرية جهودا متضافرة لتأمين توفر وتيسر طرائق ومعلومات بشأن منع الحمل، تكون مأمونة وفعالة وميسورة ومقبولة، مع زيادة سيطرة المرأة عليها. وينبغي بذل جهود توعية خاصة للمراهقين ومنع حدوث حالات حمل المراهقات.

١٧ - ورغم أن ثمة عددا من المشاريع المضطلع بها كان موجهها لخدمة المرأة، فإن العلاقات بين الجنسين لم تتغير بالضرورة بفعل الجهود التي من هذا القبيل. ففي بعض الحالات، تعززت أدوار المرأة والرجل التقليدية. وينبغي تبني منظور أوسع نطاقا في عمليات إعداد المشاريع التي تستهدف معالجة العلاقات الحرجة بين الجنسين في الأسر المعيشية ومكان العمل والمجتمع المحلي والمدينة. والنجاح الحقيقي لمشروع ما، من منظور الفوارق بين الجنسين، ينبغي أن يقاس بمدى تمكين المرأة، بما فيه استحداث وترسيخ أدوات رصد وتقييم تراعي تطورات العلاقة بين الجنسين. وينبغي للسياسات والبرامج الحضرية وممارسات الإدارة الحضرية أن تنطوي على منظور الفوارق بين الجنسين، وأن تكون حساسة لتأثيرات الفوارق بين الجنسين، وذلك سواء عند إعداد المشاريع أو تنفيذها.

١٨ - وتنحو التنمية الحضرية إلى معاملة المرأة على أنها مستفيد سلبى من مشاريع وبرامج الرفاه. ويلزم في التوجه المستقبلي في التنمية الحضرية إشراك المرأة إلى جانب الرجل باعتبارهما عنصرين فاعلين اجتماعيا وإنمائيا ومتلقيين حضريين بفضل وضع كل منهما الخاص.

١٩ - وثمة حاجة لوضع منهجيات وأدوات مفاهيمية وتنفيذية للبحوث والتخطيط والكفاءة التقنية فيما يختص بالفوارق بين الجنسين، واعتماد هذه المنهجيات والأدوات من خلال التدريب والتطوير التنظيمي، بحيث تتلاءم مع الخصوصيات المحلية والاقليمية والقطاعية والتنظيمية.

٢٠ - وعند النهوض بوضع المرأة الحضرية ومركزها، ينبغي إقامة ومواصلة الروابط مع الجهود المبذولة على مستوى المعايير الدولية المؤثرة على حقوق المرأة وحقوق الانسان، وإنفاذ إصلاح قانوني من أجل تحسين أوضاع عمل المرأة ومعيشتها.

٢١ - وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تضع نهوجا للتنمية الحضرية تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تؤدي دورا قياديا في الأخذ بهذه النهوج في الأنشطة الميدانية (العمليات) من أجل مصلحة المجتمعات المحلية الحضرية ككل.

٢٢ - وينبغي لوسائط الاتصالات أن تعي القضايا الحضرية وعملية التحضر، من أجل النهوض بالمرأة. وينبغي نشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الحضرية المتصلة بالفوارق بين الجنسين، من أجل تطوير الوعي والرأي العام.

٢٣ - وينبغي أن تكون المنشآت الثقافية والترفيهية ذات القاعدة الحضرية متوفرة ومتاحة وميسورة التكاليف وجذابة للرجل والمرأة بصورة متساوية. وينبغي توفير الفرص لتعزيز دور المرأة المبدع في تشكيل أساليب الحياة الحضرية والهويات الاجتماعية - الثقافية.

ثانيا - التحضر والفوارق بين الجنسين

٢٤ - لم تخصص استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة سوى فقرتين (٢٨٤ و ٢٨٥) للنساء الفقيرات في المدن. فالفقرة ٢٨٤ سلمت بأن "التوسع العمراني أحد الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية ... ويتوقع أن يستمر بمعدل متسارع ... وأنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيعيش قرابة نصف عدد نساء العالم في المناطق الحضرية". غير أن الاستراتيجيات لم تتناول بالتفصيل النتائج والآثار المترتبة على هذه الاتجاهات بالنسبة لمركز المرأة والنهوض بها. ولذلك، يلزم إجراء استعراض موجز للاتجاهات والاسقاطات الأخيرة في ميدان التحضر، حيث أنها لا تعد بمثابة إطار لحياة المرأة الحضرية فحسب، بل تمثل أيضا تحديات وفرصا أمامها وأمام متخذي القرارات.

ألف - النمو الحضري: هل يشكل تحديا ديموغرافيا للنهوض بالمرأة؟

٢٥ - يحدث النمو السكاني الحضري أسرع من النمو السكاني الريفي بمرتين ونصف المرة، ومن المتوقع أن يتجاوز سكان الحضر نسبة الـ ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، وفقا لأحدث تقديرات الأمم المتحدة

واسقاطاتها^(٤). والجانب الأعظم من النمو السكاني الحضري يحدث في البلدان النامية، أي البلدان التي لا تمتلك سوى موارد قليلة نسبيا. وكما يبين الجدول ١، فإن حجم الزيادة في سكان الحضر هائل.

الجدول ١ - سكان الحضر في أعوام ١٩٧٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٢٥
(بالمليون نسمة)

٢٠٢٥	١٩٩٠	١٩٧٠	
٤٠١١	١٤٠١	٦٥٤	المناطق الأقل نموا
١١٧٧	٨٨١	٦٩٨	المناطق الأكثر نموا

المصدر: World Urbanization Prospects: the 1992 Revision (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.93.XIII.11).

٢٦ - والزيادة بالأرقام المطلقة في المناطق النامية خلال ٣٥ سنة، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٥، تمثل ما مجموعه ٢,٦ بليون نسمة؛ أي ما يقرب من ضعف العدد الحالي. وبصورة أكثر تعبيراً، تمثل الزيادة تقريبا ما يعادل إجمالي سكان العالم (في الريف والحضر، وفي البلدان المتقدمة النمو والنامية) في عام ١٩٥٠. كما تبين الأرقام أن النمو في المناطق المتقدمة النمو سيكون أقل كثيرا، وبالتالي يمكن السيطرة عليه بدرجة أكبر. وتتطلب هذه الزيادات استجابة متناسبة من جانب السلطات الوطنية والبلدية. ونظرا للدور الذي تقوم به المرأة في توفير الخدمات في المناطق الحضرية، فإن المرأة معنية مباشرة بضمان تصدي جميع المعنيين للتحدي الذي تطرحه هذه الأعداد تصديا فعلا.

٢٧ - والاتجاهات الحضرية في المناطق النامية اتجاهات شديدة التباين؛ ومعظم النمو يتركز في افريقيا وآسيا، حسبما يتضح في الجدول ٢.

الجدول ٢ - سكان الحضر في مناطق نامية مختارة
(بالمليون نسمة)

٢٠٢٥		١٩٩٠		
(النساء)	المجموع	(النساء)	المجموع	

٤٢١	٨٥٧	١٠١	٢٠٦	افريقيا
١ ٢٩٦	٢ ٦٦٥	٤٢٠	٨٧٨	آسيا
٣٠٣	٥٩٢	١٦١	٣١٥	أمريكا اللاتينية

المصدر: "Urban and rural Areas, by sex and age: the 1992 revision" (ESA/P/WP/120).

٢٨ - ويُتوقع حدوث أعلى معدلات النمو في افريقيا، حيث سيزيد سكان الحضر بمقدار أربع مرات؛ أما في آسيا، فإن الأعداد المطلقة هي التي تمثل التحدي، حيث ستبلغ الزيادة ١,٧ بليون نسمة. وأنماط أمريكا اللاتينية أقرب في هذا الصدد إلى المناطق المتقدمة النمو. ويلزم أن نكيف الاستراتيجيات المعنية بالمرأة حسب هذه الأنماط الإقليمية، وأن تُراعى فيها بصفة خاصة أن المناطق ذات الموارد القليلة تنحو إلى شهود معدلات نمو مرتفعة. ولذلك، لا بد وأن تطور المرأة استراتيجيتها الخاصة. ونمو سكان الحضر يأتي من كل من النمو الداخلي الذي يتأسس على خصوبة سكان الحضر، ومن النزوح من الريف إلى الحضر، الذي لا يزال يشكل ٦٠ في المائة من النمو الحضري في العالم النامي. وفي هذا الصدد، قام ٩٤ بلدا ناميا بوضع سياسات لعكس أو إبطاء موجات النزوح من الريف إلى الحضر. غير أن المرء لا يستطيع أن يفصل بصورة مصنعة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث أنها تتفاعل جميعها بصورة مركبة. ويلزم أن تراعي السياسات المتعلقة بالقضايا الحضرية تلك الديناميات، على وجه الخصوص لأن النزوح من الريف إلى الحضر يتأثر بالحالة في القطاع الريفي.

٢٩ - وتتسم المناطق الحضرية بالتنوع الهائل، حيث تتراوح بين المدن الصغيرة والمدن العملاقة. وتختلف الموارد اللازمة لتنظيم مدن عملاقة مثل ساو باولو أو بومباي أو لاغوس، وما ينطوي عليه ذلك من مصاعب، اختلافا كاملا عما تتطلبه المدن الصغيرة. والمناطق النامية، التي لم تكن تضم في عام ١٩٧٠ سوى مدينة عملاقة واحدة (يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة). يُتوقع لها أن تضم ٢١ مدينة من هذا الحجم بحلول عام ٢٠١٠، في حين لن تضم المناطق الأكثر نموا سوى خمس منها فحسب. غير أنه تجدر ملاحظة أنه حتى في عام ٢٠١٠ سيشكل سكان الحضر في التجمعات التي يضم كل منها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر ٧,٦ في المائة من مجموع سكان الحضر في المناطق الأكثر نموا، و ١٢,٦ في المائة في المناطق الأقل نموا. وكما يبين الجدول ٣، فإن الجانب الأعظم من السكان سيظل يعيش في التجمعات التي تضم أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وترد في الجدول أيضا فئة التجمعات التي تضم ما يتراوح بين مليون و ٥ ملايين نسمة، نظرا لأهميتها النسبية في مجموع سكان الحضر.

الجدول ٣ - سكان الحضر في تجمعات حسب فئة الحجم في المناطق
الأكثر نمواً والمناطق الأقل نمواً

٢٠١٠	١٩٩٠	المناطق
		الأكثر نمواً
		١٠ ملايين نسمة أو أكثر
٨١ ٠٥٠	٦٣ ٠٠٧	عدد السكان (بالآلاف)
٧,٨	٧,٢	النسبة المئوية من سكان الحضر
		٥ ملايين - ٥ ملايين نسمة
٢٥٢ ٣٠٧	١٩٣ ٤٦٢	عدد السكان (بالآلاف)
٢٣,٨	٢٢,٠	النسبة المئوية من سكان الحضر
		أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
٥٨٤ ٣٨٠	٤٩٣ ٥٩٧	عدد السكان (بالآلاف)
٥٥,١	٥٦,٠	النسبة المئوية من سكان الحضر
		الأقل نمواً
		١٠ ملايين نسمة أو أكثر
٢٤٣ ٥٧٤	١١٣ ٨٥٧	عدد السكان (بالآلاف)
١٢,٦	٨,١	النسبة المئوية من سكان الحضر
		٥ ملايين - ٥ ملايين نسمة
٦٥٠ ٢٩٣	٢٨٥ ٩١٧	عدد السكان (بالآلاف)
٢٣,٩	٢٠,٤	النسبة المئوية من سكان الحضر
		أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
١ ٣٦٦ ٨١١	٧٥٨ ٢٤٤	عدد السكان (بالآلاف)
٥٠,٣	٥٤,١	النسبة المئوية من سكان الحضر

المصدر: World Urbanization Prospects: the 1992 Revision (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع

.(A. 16، الجدول E.93.XIII.11)

باء - الاتجاهات السكانية الأخرى

٣٠ - لا يمكن مناقشة جميع العوامل والاتجاهات السكانية ذات الأهمية بالنسبة لمركز المرأة، لا سيما وأنه يتعين أن يؤخذ في الحسبان نوع التجمعات الحضرية وحجمها على الصعيد الوطني.

٣١ - وتترك الخصوبة الحضرية والهجرة من الريف إلى الحضر (والهجرة فيما بين المدن) أثرا كبيرا على توزيعات سكان الحضر من حيث الجنس والعمر. وكما يمكن توقعه، تضم التجمعات الحضرية في المناطق النامية سكانا صغار العمر، وستظل مستمرة في هذا الاتجاه في السنوات القادمة. وتضم التجمعات الافريقية أصغر السكان عمرا (على سبيل المثال، فإن ٤١ في المائة من السكان هم دون الخامسة عشر)؛ أما آسيا وأمريكا اللاتينية، فهما أقل من ذلك قليلا (كلتاهما أقرب إلى نسبة ٣٠ في المائة لمن هم دون الخامسة عشر)؛ وأوروبا (أقل من ٢٠ في المائة)^(٩). ويؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على النساء، من حيث توفر المدارس لأطفالهن، ورعاية الطفولة، واكتظاظ المساكن، والأعباء المنزلية. كما أن له أثر أكبر غير مباشر، إذ يقلل مرونة المرأة التي يجب أن تذهب إلى عملها وتعود منه. وفي المناطق الأكثر نموا، هناك مشكلة المسنات، اللائي يعشن وحيدات في الغالب، ويحتجن إلى نظم للدعم. وكما هو واضح، تتفاوت احتياجات النساء حسب أعمارهن، ويحتجن إلى تنظيم أنفسهن للفت نظر السلطات العامة إليهن.

٣٢ - وتتسم التفاوتات في نسب الجنسين في المناطق الحضرية بأهمية بالغة. وفي المتوسط، يصل التفاوت إلى ١١٤ في جنوب آسيا (أي ١١٤ رجلا مقابل ١٠٠ امرأة) بينما ينخفض إلى ٩٣ في أوروبا الغربية. وتتصل هذه التفاوتات في القالب باختلاف أنماط الهجرة بين الجنسين، وهي تؤثر على قضايا متنوعة من قبيل هيكل الأسرة المعيشية، والدعارة، وحجم التحويلات المرسله إلى الأسر في المناطق الريفية أو في البلد الأصلي.

٣٣ - ويكتفي كثير من الأسر الحضرية اليوم بعدد أقل من الأطفال. غير أن ثمة زيادة في عدد أفراد الأسر المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، الذين يعانون من مشاكل تتصل باساءة استعمال الكحوليات أو المخدرات، و/أو المصابين باصابات أو إعاقات جسمانية ناجمة عن الحوادث أو التلوث. ولما كانت السياسات الصحية في بعض البلدان تشدد على الرعاية على مستوى المجتمع المحلي بالنسبة لهذه المشاكل، فإن عبء الرعاية ينتقل بصورة متزايدة من المؤسسات إلى الإناث من أفراد الأسر المنزلية الحضرية. وحتى في المدن التي يوجد بها تأمين صحي، تحد أدوار الانجاب من الامكانيات الانتاجية للمرأة واستحقاقها للتأمين الصحي. وعلاوة على ذلك، تنحو سياسات التأمين الصحي إلى أن تغطي الرعاية المؤسسية أكثر مما تغطي الرعاية المنزلية.

٣٤ - ويؤثر العيش في مناطق حضرية تأثيرا كبيرا على أساليب حياة المرأة، ويمكن أن نجد أحد التغييرات الرئيسية في مجال الخصوبة. ففي وقت إجراء الدراسات الاستقصائية الصحية الديموغرافية (النصف الثاني من الثمانينات)، ارتفع انتشار استخدام موانع الحمل إلى ٥١ في المائة في المناطق الحضرية (من ٣٦ في المائة وقت إجراء الدراسات الاستقصائية للخصوبة في العالم، قبل ذلك بنحو عشر سنوات)، في حين لم يطرأ أي تغير من الناحية العملية على الفجوة الملحوظة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتتسم هذه الفوارق فيما يبدو بكثير من القصور الذاتي، الذي يمكن أن يعزى في جانب منه إلى توفر خدمات تنظيم الأسرة بصورة أسبق وأكبر في المناطق الحضرية^(٣). غير أنه يظل ثمة احتياج، لم يَلب، إلى زيادة المساعدة بين الولادات وإلى الحد من عدد الأطفال على حد سواء في المناطق الحضرية، حتى في البلدان التي لها تاريخ طويل في البرامج الفعالة لتنظيم الأسرة^(٤). ولذلك، يلزم، استمرار بذل الجهود في هذا المجال.

٣٥ - وهجرة المرأة قضية معقدة. ورغم القصور البالغ في البيانات، يعتقد أن هجرة المرأة تتسم بالقدر نفسه من الأهمية الذي تتسم به هجرة الرجل على الصعيد العالمي. أما على المستويات الأدنى، فيصعب الوصول إلى أحكام عامة، نظرا للتباين الشديد بين الأنماط المحلية. وتظهر الدراسات أنه مع حدوث التنمية، يحدث تحول من الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى إلى الهجرة من الريف إلى الحضر ثم إلى الهجرة من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى. وتتوأكب هذه التغيرات مع اتجاه إلى اكتساب نسب الجنسين مزيدا من التوازن^(٥). ويمكن أن تترتب على هذه الاتجاهات آثار هامة بالنسبة لمقرري السياسات والسلطات المحلية؛ على سبيل المثال، في الحاجة إلى توفير رعاية الطفولة، إذا ما كان من المسقط تحقيق توازن في النسبة بين الجنسين في المستقبل.

جيم - هل التجمعات الحضرية قائمة على الحياد تجاه كلا الجنسين؟

٣٦ - تختفي وراء الاتجاهات والمجاميع العمومية التي نوقشت أعلاه فوارق في أنماط النمو الحضري وطابعه وأثره، وهي فوارق لا تستند إلى الدخل فحسب بل وإلى السن والعنصر والإثنية والجنس أيضا. وقضية نوع الجنس قضية شاملة بالغة الأهمية يلزم فهمها لكي تتصدى المدن للتحديات التي تواجهها في تسعينيات هذا القرن وما بعدها.

٣٧ - ولا يتمثل التحضر في مجرد انتقال الأشخاص بل يشمل أيضا التغيرات المادية والتغيرات التي تحدث في الهياكل والعمليات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ضم الاتجاه المتنامي نحو الإقامة في الحضر أعدادا كبيرة من النساء بالإضافة إلى الرجال. وكثيرا ما تهاجر المرأة ضمن من أسرة معيشية أو ضمن شبكة اجتماعية أوسع، غير أنها تنتقل على نحو متزايد أيضا بمفردها وعلى حسابها الخاص.

٣٨ - ويصاحب عملية التحضر زيادة تنوع أشكال الأسر المعيشية، التي تظهر فيها الأسر المعيشية التي ترأسها أو تعولها المرأة كشكل مهم متنام. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أن المرأة ترأس، بحكم الواقع، ثلث عدد الأسر المعيشية، وكثيرا ما تكون هذه النسبة المئوية أعلى في المناطق الحضرية. وكثيرا ما تكون الأسر المعيشية الحضرية التي ترأسها أو تعولها المرأة أفقر من الأسر التي يرأسها الرجل. وينخرط نساء هذه الأسر المعيشية في تنفيذ استراتيجيات اقتصادية خاصة بهن من أجل البقاء، وذلك لتحقيق التوازن بين مسؤولياتهن عن توليد الدخل ومسؤولياتهن عن أداء المهام الإنجابية في الأسرة المعيشية، وهو ما يقمن به وحدهن على نحو فعال، ويواجهن في ذلك مشاكل خاصة تتعلق بمهام الحمل وبالاشتراك في أنشطة مجتمعية.

٣٩ - ويعيش فقراء الحضر في ظل اقتصاد يقوم بالكامل على التعامل بالنقود وليس لديهم إلا قلة قليلة من الدروع التي تقيهم من النوازل الطارئة. كما أن إمكانية عودتهم الى الاشتغال بالزراعة الكفافية، والى الانتفاع بالموارد العامة وأنماط التبادل المعتادة هي إمكانية أقل سهولة، رغم الوجود الفعلي لشبكات دعم غير رسمية. ومن ثم، فإن فقراء الحضر معرضون بدرجة أكبر لتذبذب تكاليف المعيشة، كما أنهم تأثروا بالكساد والتضخم والآثار السلبية المترتبة على سياسات الإصلاح الاقتصادي أكثر من تأثر غيرهم من الفئات بها. وقد ردت الأسر على ذلك بزيادة عدد الأيدي العاملة، حتى أصبح الحصول على دخل مسألة ضرورية للمرأة والطفل كليهما.

٤٠ - وتثير عملية التحضر مجموعة من التحديات أمام النظام المتعارف عليه لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وهو أمر يدلل عليه ارتفاع مستويات بطالة الذكور وتغليب عنصر الإناث على القوة العاملة في كثير من المدن. وتؤدي زيادة عدد الأسر التي تعولها المرأة أو الأسر التي تعتمد اعتمادا حيويا على المساهمة الاقتصادية النسائية في بقائها الى الضغط على العلاقات بين الرجل والمرأة على الصعيد الحضري.

٤١ - ويتزايد عدد الحالات التي تظهر فيها المرأة ضمن آليات التواؤم الفردية والجماعية وفي تنظيم الأحياء السكنية الحضرية وإدارة شؤونها، بالإضافة الى كونها مصدرا حيويا لاعالة أسر معيشية حضرية. على أن اشتراك المرأة في هياكل اتخاذ القرار المحلية والوطنية هو اشتراك أقل وضوحا، كما أنها تستبعد من جميع عمليات التنمية الحضرية إلا بوصفها كائنا ينتفع انتفاعا سلبيا بتقديم الرعاية أو بوصفها من منفذي المشاريع الانمائية على صعيد المجتمع المحلي وليس من صانعيها.

٤٢ - ومن الضروري أن تشتمل أشكال التعاون والشراكة الجديدة، التي يجري فيها تعبئة مجموعة كبيرة ومتكاملة من الموارد المادية والبشرية لأغراض إقامة الهياكل الأساسية الحضرية وتقديم الخدمات الحضرية

وإدارتها، على النساء والرجال معا وفي جميع المراحل. وتكاد تندرج المرات التي لا تستبعد فيها المرأة من مراحل صياغة البرامج والمشاريع وتصميمها وتوزيعها، ولا يستعان بها إلا من أجل التنفيذ. وإشراك المرأة في اتخاذ القرار أمر له أهميته من أجل المساواة والاستدامة، فضلا عن الكفاءة.

٤٣ - ولا تلبى السياسات الحضرية مختلف احتياجات كل من المرأة والرجل في المراحل المختلفة لدورتي حياتيهما وفي مجموعة متنوعة من أشكال الأسر المعيشية. والفئات التي تستخدم حاليا بطريقة جامعة، مثل "المجتمع المحلي" و "الأسرة المعيشية" و "الحي السكني" و "فقراء الحضر" - يلزم أن تقسم على أساس الجنس والعمر. ومن الضروري، ضمن هذه الفئات، فهم أدوار الرجل والمرأة ومسؤولياتهما وما بينهما من اختلاف من حيث إمكانية الحصول على الموارد والتحكم فيها والاشتراك في اتخاذ القرار، وما بينهما من احتياجات ومصالح متبادلة ومتعارضة، والاستجابة لكل ذلك.

ثالثا - الآثار العملية للأخذ بمنظور يعي الفوارق بين الجنسين

٤٤ - إن ما جرى في الواقع العملي عندما أخذ بمنظور في التنمية البشرية يعي الفوارق بين الجنسين هو إضافة المرأة إلى الاستراتيجيات الموجودة فعلا، إما عن طريق مشاريع خاصة للمرأة أو بإدراج عناصر نسائية بوصفها إضافة لبرامج حضرية أوسع نطاقا. وإدراج متغير جنس المرء في الاستراتيجيات التمكينية وممارسات الاشتراك كعنصرين في التنمية الحضرية ليس معناه مجرد إدراج المرأة كـ "فئة ضعيفة" أو "فئة ذات مصلحة خاصة" بل معناه إدراج مسألة جنس المرء بوصفها مسألة شاملة يجري فيها إدراك ما للرجل والمرأة من أدوار ومسؤوليات مختلفة وما بينهما من علاقات تعاون وتضارب بسبب ما بينهما من اختلاف في الجنس والتجاوب مع ذلك. وعند البحث عن استراتيجيات للقطاع الحضري تعي الفوارق بين الجنسين وتكون قابلة للتكرار، يلزم أن ينصب الاهتمام على العمليات والأشكال، وليس على مشاريع الحلول.

ألف - الحق في حياة الممتلكات والأراضي

٤٥ - إن العلاقات التي ينطوي عليها الحق في حياة الممتلكات والأراضي تشكل مسائل بالغة الأهمية، ولاسيما إذا نظر إليها من منظور يعي الفوارق بين الجنسين وذلك لأنها توفر الضمان الأساسي للأسر المعيشية بصفة عامة، وللأسر المعيشية التي ترأسها المرأة بصفة خاصة. وضمان حياة المرأة للأراضي يزيد من إمكانية حصولها على الائتمانات ويوفر لها مكانا مطمئنا للإقامة والعمل، ولاسيما حينما يكون العمل في البيت، ويؤدي إلى زيادة رفاه الأسرة. كما يساعد على زيادة إيرادات الأسر المعيشية التي تعولها المرأة.

٤٦ - وتوفير ضمان الحياة للأسر المعيشية التي تعولها المرأة يؤدي الى زيادة الاستثمار من جانب المرأة والى إدخال تحسينات على الممتلكات وعلى البيئة المادية. ويؤدي ذلك بدوره الى مساعدة الأسر المعيشية على الخروج من شرك الفقر كما يترك أثرا إيجابيا على تربية الأطفال.

٤٧ - ويعزز ضمان الحياة زيادة اشتراك المرأة في ادارة شؤون المجتمع المحلي. ويشجع الشعور بالانتماء الاستثمار لا في تحسين الوحدات السكنية فحسب بل وفي الحي السكني كله أيضا. كما أن مصلحة المجتمعات المحلية في محل الإقامة تتيح لها أن تطالب السلطات بحقها في الخدمات، مما يؤدي الى تحسين شامل في نوعية الحياة وفي بيئة الأحياء السكنية الحضرية.

باء - الإسكان

٤٨ - عندما توفر برامج الاسكان ومشاريع تطوير المساكن فرصا لتحسين المستوطنات البشرية، يجري في كثير من الأحيان استبعاد المرأة منها على أساس معايير الأحقية وإمكانية الحصول على المعلومات وتحديد مواقع المستوطنات وترتيبات تمويل السكن وطرائق الانشاء، التي من قبيل مشاريع الجهود الذاتية. ويجري تصميم المشاريع دون الاشارة الى مسؤوليات المرأة الاقتصادية أو المنزلية أو المجتمعية مع التركيز المسبق على تلبية احتياجات الرجل بوصفه رب الأسرة المعيشية المفترض، مع تجاهل شبه الكامل، مسبقا، للعدد الكبير من النساء اللائي يرأسن الأسر المعيشية أو يعلنها.

٤٩ - ومن ثم يلزم أن تعترف سياسة الاسكان بمختلف أشكال الأسر المعيشية واحتياجات عند توفير المسكن وتصميمها وبالقيود التي تواجهها المرأة بوجه خاص. ويلزم عند تحديد معايير الاختيار وطريقة تمويل المسكن، من حيث المبالغ المدفوعة مقدما والائتمان وأقساط السداد الشهرية، أن تراعى إيرادات المرأة التي كثيرا ما تكون غير منتظمة وغير مؤكدة. ومن اللازم أن يراعى في المعلومات التي تيسر إمكانية الانتفاع بمشاريع الاسكان الأماكن التي تجتمع فيها النساء ومستويات معرفتهن بالقراءة والكتابة ودرجة إلمامهن وثقتهن بالاجراءات الرسمية والطلبات والمكاتبات والالتماسات وما شابه ذلك. ويجب أن تولى عناية للأعباء الاضافية الملقاة على عاتق المرأة في المشاريع الحضرية التي تحتوي على مشاريع جهود ذاتية وفروض. ولا يجب أن توجه هذه الى سداد تكاليف توفير المواد فحسب، بل والى تكاليف التشييد أيضا.

٥٠ - ووقوع المستوطنات على حواف المدن يمكن أن يكبد المرأة تكاليف من نوع خاص: منها تكاليف مالية تتمثل في تكاليف الانتقال الى العمل والأسواق والمرافق الأخرى، وتكاليف متصلة بتوافر الفرص تتمثل في استهلاك الوقت والطاقة، وتكاليف نفسية تتمثل في البعد عن الأطفال.

جيم - البنية الأساسية

٥١ - لكي تتحسن نوعية الحياة في المناطق الحضرية، يجب أن يفهم على نحو واضح ما لتوافر الهياكل الأساسية من آثار على الجنسين. ولما كانت المرأة هي المسؤولة عموماً عن الأعمال المنزلية، فإن نسبة مئوية لا بأس بها من وقتها تستهلك في أداء الأعمال التي تنطوي على استخدام المياه. وتوافر المياه النظيفة والمستقرة وبكميات كافية سيسمح للمرأة بتوفير الوقت المستهلك في أعمال روتينية تنطوي على استخدام المياه، وذلك لكي تستغله في أداء مهام أخرى، بما فيها العمل الانتاجي والأنشطة الترفيهية.

٥٢ - كما يؤدي توافر المياه الكافية الى خفض حدة التوترات التي كثيراً ما يكون لها أثر سلبي على المرأة، داخل الأسرة المعيشية وفي المجتمع المحلي على حد سواء؛ ويؤدي ذلك الى تحسين العلاقات الاجتماعية، عن طريق أمور منها مثلاً تقليل التنافس على المياه الشحيحة عند الآبار.

٥٣ - وكثيراً ما يعتمد اشتراك المجتمعات المحلية في توفير الهياكل الأساسية اعتماداً شديداً على عمل المرأة غير المدفوع الأجر. وينبغي أن يراعى من يستهلكون بعض وقت المرأة ضرورة تحقيق المرأة للتوازن بين مسؤولياتها الاقتصادية والمنزلية والمجتمعية.

٥٤ - وعند تحديد رسوم استعمال مرافق الهياكل الأساسية واسترداد تكاليف إقامتها، ينبغي إدراك وتلافي ما يشكله ذلك من ضغوط شديدة على ميزانية الأسرة المعيشية القليلة الدخل، ولاسيما الأسر المعيشية التي تكون المرأة ربتها.

٥٥ - وعدم كفاية مرافق النظافة العامة يؤثر في المرأة تأثيراً من نوع خاص، إذ هي التي يتعين عليها غالباً استخدام المراحيض العمومية والأماكن العامة التي تفتقر فيها الى الخصوصية تكون فيها معرضة للمضايقة والأخطار. وتؤدي زيادة الكثافة السكانية الى تقليل عدد الأماكن العامة، الأمر الذي يجعل من توفير مرافق النظافة العامة أولوية متعاضمة لدى المرأة.

٥٦ - ولم يجر عموماً، عند التصدي لمشاكل التحضر أو المشاكل المتعلقة بجنس المرء، اعتبار توفير الكهرباء في المنازل مسألة ذات أولوية. بيد أن من المهم إدراك أثر الافتقار الى الكهرباء في المنازل على وقت المرأة وطاقاتها. فالمرأة مضطرة في حالة عدم وجود الكهرباء الى استخدام أنواع من الوقود الملوث للبيئة، مثل الفحم والحطب والكيروسين، لها آثار ضارة بصحتها. وعدم وجود الكهرباء يعوق مباشرة الأعمال المنزلية الروتينية بكفاءة.

دال - البيئة المادية الحضرية

٥٧ - يجري النمو السريع للمدن، كبيرها وصغيرها، في اطار تتدهور فيه البيئة الحضرية. ويشمل التدهور البيئي التلوث الصناعي وسوء ظروف العمل، بالإضافة الى ما يسمى بـ "جدول الأعمال البني": أي المشاكل البيئية المقترنة بازدحام حركة المرور، وإمدادات المياه السيئة النوعية الملوثة؛ وعدم كفاية مرافق النظافة العامة وشبكات المجاري والصرف؛ وأوجه القصور في معالجة النفايات الصلبة. وفقراء الحضر هم المتأثرون بذلك على نحو خاص، إذ كثيرا ما يكونون أحياء سكنية في مناطق غير صالحة للاستيطان البشري، مثل منحدرات التلال ومقالب القمامة ومناطق المستنقعات والمناطق القريبة من مصادر التلوث الصناعي.

٥٨ - ولما كان كثير من أنشطة المرأة يجري داخل مجتمعاتها المحلية، فانها كثيرا ما يظن أنها أمينة على البيئة، بل إن هناك أدلة وافية على انخراط المرأة في أعمال ادارية وتنظيمية على صعيد المجتمع المحلي لتحسين الأماكن المحيطة بها. بيد أن التزامها بتحسين البيئة الحضرية غالبا ما لا يواهي بمساعدة أو تشجيع رسميين، وكثيرا ما تستبعد من عمليات اتخاذ القرار والتخطيط ذات الصلة.

هاء - البيئة الاجتماعية الحضرية

٥٩ - يقترن كثير من التوترات الاجتماعية بالحياة في المدن، ولاسيما في الأحياء السكنية المنخفضة الدخل. وارتفاع الكثافة السكانية وشدة زيادة الازدحام وعدم وجود مساحات فضاء عامة ومرافق ترفيهية كل ذلك يسهم في إذكاء التنافر الاجتماعي. ومن الممكن أن يؤدي استغلال أماكن سكن الأسرة المعيشية في أنشطة إنتاجية، متى توفرت للمرأة فرصة الجمع بين المهام الانتاجية والمنزلية، الى ممارسة مزيد من الضغوط على كاهل الأسر المعيشية الأفقر. وتعزى زيادة مستويات العنف في المنازل الى هذه العوامل، ومعها عوامل أخرى مثل بطالة الذكور واساءة استعمال المخدرات.

٦٠ - ولا ينحصر العنف في المنازل فقط، إذ أنه يتفاقم من جراء التنافس على الموارد الشحيحة. وتتبدى التوترات في صور تنافس في الحي السكني، وهي صور كثيرا ما تتخذ شكل نزاع إثني. وينبغي أن تؤخذ قضايا الفوارق بين الجنسين في الحسبان عند التصدي للعنف، الذي يغدو نمطا تتزايد أهميته من أنماط الوفيات والاعتلال في كثير من المدن. فالعنف يؤثر على الرجل والمرأة بصور مختلفة، سواء من حيث طابعه أو مكان وقوعه. وكثيرا ما يعتدى على المرأة في البيت، ولكنها أيضا عرضة للاعتداء عليها خارجه. وحركة المرأة كثيرا ما يقيدتها الخوف من السرقة أو الاعتداء الجنسي في الشوارع مع إنعدام الاضاءة أو في أماكن منعزلة أو مزدحمة. وهي تتجنب الذهاب الى أماكن معينة أو استخدام أشكال نقل بعينها أو تحاول أن تنتقل في أوقات معينة من النهار أو ضمن مجموعات. ويمكن أن يقع الرجال، ولاسيما الشباب منهم، ضحايا لحرب العصابات ومقرضي الأموال و"مافيا" الحضر. ويواجه أطفال وشباب شوارع الحضر مشاكل متميزة عندما يكونون أهدافا للعنف على الصعيد الحضري.

٦١ - لذلك، يلزم أن تكون القرارات المتعلقة بالتصميم الحضري وأولويات توفير الخدمات الحضرية، وكذلك القرارات المتعلقة بأداء وظائف الشرطة وتوفير السلامة العامة، قائمة على تفهم ما للجنسين من احتياجات مختلفة فيما يتعلق بالسلامة العامة.

(و) الإدارة الحضرية

٦٢ - إذا ما أريد إدارة المدن بشكل جيد ضمانا لإنجاز الخدمات الحضرية الأساسية والانتاجية الحضرية، فإنه ينبغي تعزيز الحكومات المحلية في البلدان النامية. ويعني ذلك ضمنا إحلال اللامركزية وتمكين السلطات المحلية من أداء دورها فيما يتعلق بزيادة الإيرادات وإجازة القوانين وإجراء الانتخابات وإدارة شؤون المدينة. وما فتئت الإدارة الحضرية ينظر إليها حتى الآن من منظور الدولة، الذي يركز على الكفاءة والمساءلة وإنجاز وإدارة الخدمات الحضرية، والإدارة المالية لحسابات المدينة.

٦٣ - ومن نقاط ضعف النهج القائم للإدارة الحضرية عدم ارتباطه بالعلاقات الوظيفية لفئات المجتمع الحضري. ونظرا لانعدام الحكومة المحلية الفعالة، عكفت الجماعات المحلية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية على تنظيم شؤونها بهدف تلبية احتياجاتها الخاصة، من حيث الإسكان وخدمات النقل وتوفير الهياكل الأساسية. ويلزم تحسين ربط هذه التدابير المحلية بالتحسينات والإصلاحات التي تدخل على الإدارة الحضرية. وبخلاف ذلك، فإن النظم الإدارية التي تفرض من فوق لن تراعي، أو تستفيد من، الخدمات المحلية التي يجري فعلا الاضطلاع بها فعلا. وحيثما يكون الأفراد والفئات المجتمعية وما إليها عاكفين على إقامة وإدارة وصيانة المساكن والهياكل الأساسية وتوفير الخدمات في المجتمع الحضري، ينطوي الأمر على تكاليف تتكبدها هذه الفئات والحكومة المحلية إذا ما جرى النظر في الخطط الإدارية بمعزل عن هذه التدابير المحلية.

(ز) الحكم في المجتمع الحضري

٦٤ - لم يتم حتى الآن التعبير بشكل جيد عن العلاقات بين الجنسين في مجال السياسة الحضرية في البلدان النامية. فعلى الصعيد النظري، تتيح فكرة الحكم مدخلا مفيدا للتفكير في العلاقات بين الجنسين في المدينة. والحكم يشير إلى العلاقات بين المجتمع المدني والدولة. ويشير الحكم، بوصفه شيئا متميزا عن الحكومة، إلى نظام حكم يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والدولة والمجتمع، والحكومة والمحكومين^(١).

٦٥ - وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني في هذه العلاقة، فإن من الأهمية بمكان أن يوضع اعتبار لمسألة الفوارق بين الجنسين واختلاف ما للمرأة والرجل من قدرات على الاشتراك التام في اتخاذ الدولة للقرارات الاقتصادية والسياسية. ونظرا لاشتراك المرأة اشتراكا نشطا في الكفاح الحضري المنطلق من أجل الحصول

على الموارد، يعد تمكين المرأة من أداء دورها في المجتمع الحضري شرطا أساسيا مسبقا لـ "حسن الحكم". وذلك لأن فصل عمليات الكفاح الذي تخوضها المرأة من أجل الحصول على الخدمات الحضرية عن المؤسسات السياسية قد أفضى إلى ظهور منظمات شعبية تؤدي مهامها على "المستوى الوظيفي". وتلزم زيادة فهم هذا الفصل، بهدف الارتقاء بصور الكفاح القائمة على جنس المرء الى مستوى السياسة الحضرية. فانتخاب المرأة بشكل مباشر لعضوية المجالس المحلية والمراتب العليا في الحكومة وتمكينها من أداء دورها داخل الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، بوصف ذلك أساسا للإشراك الفعال في الحكومة، سوف يسهم في التقدم المحرز في مجابهة إخضاع المرأة والعقبات الكؤودة المتمثلة في عدم تكافؤ الفرص والدخل والحقوق الأساسيين المتمثلين في حيازة الملكية الخاصة والحصول على الائتمان في المجتمع.

(ح) العمالة وأسواق العمل الحضرية

٦٦ - بما أن إمكانية تمتع المرأة بالعمالة ووضعها في سوق العمل الحضري يتحددان جزئيا بمدى حصولها على التعليم والتدريب المهني، فمن المهم التسليم بحالات التفاوت بين الجنسين في هذه المجالات، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم والتدريب، بغية تحقيق الانصاف في العلاقة بين الجنسين وتمكين أسواق العمل الحضرية من أداء مهامها أداءً أفضل.

٦٧ - إن قدرة المرأة على المنافسة مع الرجل على قدم المساواة في أسواق العمل الحضرية يحد منها عدم كفاية وسائل النقل العام إلى أماكن العمل، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية، ومرافق رعاية الأطفال، وإجازات الأمومة. ولذلك ينبغي اتخاذ خطوات لتوفير النقل المأمون الفعال للعاملات وإقامة مرافق لرعاية الأطفال في أماكن العمل والأحياء، على أن تكون فرص الوصول إليها متاحة للأباء والأمهات معا. ويقتضي الأمر اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بإجازات الأمومة والإجازات الوالدية في القطاع الخاص وكذلك في القطاع العام.

٦٨ - وينبغي التسليم بالتحيز القائم على الفوارق بين الجنسين لدى إعادة التشكيل الاقتصادي - وهو ما يفضي في حالات كثيرة إلى زيادة معدلات بطالة الإناث بالمقارنة ببطالة الذكور، وبوجه خاص (ولكن ليس حصرا) في الحرف والمهن الفنية التي من قبيل الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية، واتخاذ خطوات لتخفيف العبء الواقع على العاطلات أو لإعادة تدريبهن ضمانا لتأهيلهن لدخول سوق العمل من جديد.

٦٩ - ورغم أن ازدياد استعمال الإداريين لأسلوب العمل "المرن" قد يكون مفيدا لفئات معينة من النساء اللاتي يفضلن العمل بالمنزل من أجل الجمع بين الوظائف الانتاجية والتناسلية بشكل أيسر، فإنه قد يعرض فئات أخرى عديدة من العاملات أو الحضريات الفقيرات، بما فيهن العاملات المهاجرات، لظروف عمل قد

تكون غير مأمونة وغير مستقرة ومنخفضة الأجر بل وخطرة في بعض الأحيان، سواء في المنزل أو في مجال أنشطة اقتصادية غير نظامية أخرى، أو في أماكن العمل الصناعي. وهذا مجال مناسب للتدخل الحكومي ضمانا لقدر من الحماية الاجتماعية للعاملات في سوق العمل المرن.

٧٠ - وينبغي التسليم بمساهمة المرأة في تنمية القطاعين الحضري والنظامي ومقابلة هذه المساهمة بالدعم بوضع مشاريع في مجالات الائتمان والتدريب على التسويق والادارة، واطاحة الأسواق والضمان الاجتماعي لجميع العاملات الحضريات في القطاع غيرالنظامي.

(ط) الروابط الريفية - الحضرية

٧١ - تتسم المناطق الريفية بعدم المساواة في حيازة الأراضي، وارتفاع معدل نمو السكان، وتدهور البيئة، والسياسات التي تؤيد الانتاج التجاري الكبير ضد الانتاج الزراعي لصغار الملاك، لذلك صار الفقر الريفي في أوساط الإناث عاملا رئيسيا في الدفع الى الهجرة من الريف الى الحضر.

٧٢ - وقد يكون جزء كبير من دخل الأسرة الريفية آتيا من تحويلات المهاجرين، التي تساعد فعلا في بعض الأحيان على تخفيف حد الفقر في الريف. بيد أن عدم كفاية المبالغ وعدم انتظام التحويلات يفاقمان في بعض الأحيان من الضعف الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية ولأسر معيشية بأسرها، وربما يشكلان في الواقع عامل دفع قوي في موجة أخرى للنزوح من الريف، تشمل المرأة.

٧٣ - إن تغير العلاقات بين الجنسين الذي يعزى الى نزوح الرجال من الريف بأعداد كبيرة لا يزال بحاجة الى سجل تجريبي أكبر والى التبصر فيه بشكل عام، ولكن هناك الآن أدلة كافية لتفهم اسهام المرأة الريفية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وهو اسهام يفيد في بعض الأحيان فئة تتجاوز أسرتها هي ومجتمعها المحلي. فعلى سبيل المثال، حينما تتكبد المناطق الحضرية تكاليف تربية نسبة من الأطفال الذي يرسلون من المدينة يؤدي هذا الاسهام الى تخفيف العبء المالي الواقع على المدن فيما يتصل بتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية (المدارس وما شابهها) لهؤلاء الأطفال، لذلك، ينبغي الاعتراف باسهام المرأة الريفية هذا في المحافظة على الرفاه العام للأسرة الريفية والمجتمع الريفي، كما ينبغي دعمه.

(ي) الفوارق بين الجنسين في الآثار الصحية المترتبة على التحضر

٧٤ - إن ضمان الصحة للمرأة الريفية عامل رئيسي في التنمية الحضرية السليمة، فقد تبين من عدة دراسات أنه حينما تتعرض صحة ربة الأسرة المعيشية للخطر قد يفضي ذلك الى تهديد صحة بقية أفراد الأسرة. فتدهور صحة الأفراد، (لا سيما حينما يتصل الأمر بالأمراض المعدية) ينتشر بدوره في المجتمع المحلي المعني ويؤدي الى فقدان عمال منتجين في مجال التنمية الحضرية. ولذلك، يوجد تفاعل دينمي

شامل لعلاقات بين الجنسين والتحضر يؤثر على أساليب الحياة والأدوار الانتاجية والتناسلية مما يعرض المرأة الحضرية بالتالي الى طائفة معقدة من المخاطر الصحية، منها، على سبيل المثال، سوء التغذية، والأمراض المعدية (بما في ذلك الأمراض المنقولة جنسيا والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأمراض التنكس، والتلوث، والعنف، والحوادث، والاصابات والأمراض الأخرى ذات الصلة بأسلوب الحياة مثل ادمان الكحول والمخدرات.

١ - الدور الانتاجي

٧٥ - تمثل المرأة في كثير من الأحيان، وعلى جميع المستويات الاجتماعية - الاقتصادية تقريبا، عاملا رئيسيا في بقاء الأسرة. فقد تبين من دراسة عن الأسر المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل في جاكرتا (عدد السكان التقديري في عام ١٩٩٣ هو ٨,٩ ملايين نسمة) ان لدخل المرأة أهمية بالغة في الأسر الفقيرة. وبصفة عامة، تبين أن أعدادا كبيرة من النساء تقوم بدور العائل الوحيد أو المسهم الرئيسي في دخل الأسرة، ويمكن ربط فقدان هذا الدخل بتدني مستوى حياة الأسرة: مثلا، فيما يتعلق بنوعية الأغذية، والمسكن، والدراسة، والرعاية الطبية.

٧٦ - ويوجد تغيير في درجة اشتراك الفئات الأصغر عمرا والأكبر عمرا في أوساط العاملات الحضريات. إذ أن عدد الفتيات في سن ما قبل الانجاب ممن يقمن فعلا بأنشطة انتاجية قد أخذ يزداد. وبالإضافة الى ذلك، فإن النساء اللاتي تجاوزن دور سن الانجاب أخذن الآن في الانضمام الى القوى العاملة في المناطق الحضرية.

٧٧ - لذلك يلزم أن يقيم الباحثون الآثار الصحية لهذا التحول الديمغرافي. وبالإضافة الى ذلك، يلزم أن تقوم الجهات التي تتولى تقرير السياسات بإعادة توجيه اهتمامها في مجال التخطيط الصحي الحضري، بالتصدي للاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة الحضرية، ومعظمها من النساء. ويرد في الجدول ٤ عدد من المشاكل الصحية المحددة التي تواجه العاملات.

الجدول ٤ - الأخطار التي تهدد صحة العاملات

أحوال العمل	احتمالات الإصابة ذات الصلة بالعمل	أخطار خاصة بالجنس تهدد صحة المرأة
عوامل في بيئة العمل تهيئ مخاطر تهدد السلامة البدنية	الإضاءة، ومخاطر شدة حمل الأثقال والجهد والتعرض لمستويات عالية من الضوضاء، والكيماويات السامة، والتعرض أحيانا لمخاطر الأحوال الجوية الشديدة الحرارة أو البرودة، والأدوات والمعدات غير المأمونة	حالات الاخلال بالمحيض؛ زيادة أخطار الاجهاض المحيطة واحتمالات الاخلال بالتكوين العضلي-الهيكل العظمي مما يسبب ضررا دائما للعاملات في سن الطفولة، وحالات تشوه الجنين نتيجة الاجهاض غير المتعمد، ومشاكل البشرة الناجمة عن أسباب تتراوح بين الإكزيمة الخفيفة وتغيير اللون، والتشوهات الناجمة عن فقدان الأطراف نتيجة اصابات أو حوادث في مكان العمل
الضغط وطول ساعات العمل	طول ساعات العمل بالإضافة الى الواجبات المنزلية والافتقار للوقت والطاقة اللازمين للانخراط في أنشطة خارج محيط العمل، مثل التعليم المتواصل ومنح بعض الوقت للأطفال والزوج	الإعياء المزمن، وانخفاض الانتاجية والتغيب عن العمل بسبب الحاجة للعناية بالمرضى في الأسرة، وانخفاض مستوى المناعة، مما يؤدي الى زيادة احتمال الإصابة بأمراض، مثل السل والتهابات الجهاز التنفسي، وهي أمراض تتفاقم اذا ما كانت مصحوبة بسوء التغذية. وخفض مستوى التركيز، مع زيادة احتمال الاصابات والحوادث، وزيادة الضغط في العلاقات بين الأفراد، واحتمال الاكتئاب، أو القلق، أو انهيار الأسرة أو ادمان الكحول أو المخدرات
التحرش/الاعتداء الجنسي	التخويف أو الملاحقة بدنيا أو لفظيا	الاغتصاب، والحمل غير المرغوب فيه، وفقدان الاحساس بالقيمة الشخصية وفقدان احترام النفس، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي

المصدر: N. Mboi, "Urban Women in Indonesia, some issues of work and health", كيفت هذه الورقة وقدمت في

الحلقة الدراسية المتعلقة بالمرأة الحضرية، التي عقدت في المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ٢٢ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الصفحتان ٦ - ٧ (من النص الانكليزي).

٧٨ - وفي سياق ارتفاع البطالة، فإن المهارات التعليمية والوظيفية المحدودة تحكم على المرأة بممارسة وظائف متدنية الدخل أو العمل في القطاع غير النظامي، بما فيه الخدمة المنزلية، التي يمكن اعتبارها امتدادا للدور الذي تقوم به بوصفها امرأة.

٧٩ - لقد أصبح من الشائع لدى الشركات والشركات المتعددة الجنسية أن تبرم عقود عمل من الباطن للإنتاج المحلي. وكثيرا ما تقوم المرأة بهذا العمل المتسم غالبا بانخفاض الأجر وخطورة ظروف العمل. وغالبا ما تكون ساعات العمل طويلة. غير أن شريكها الذكر قد لا يساعدها في رعاية وحماية أسرتهما، ولا سيما الأطفال الصغار.

٨٠ - ولقد بات من الضروري تعزيز فهم شواغل المرأة الصحية المتعلقة بالعمل. فبينما تتزايد أعداد النساء الملتحقات بقوة العمل والمعرضات لمخاطر صحية جديدة غير مألوفة في الغالب ومرتبطة بالوسط الحضري ومكان العمل، يلزم أيضا التوسع في الجهود الصحية، لتتجاوز الأولوية التاريخية الممنوحة لقضايا الصحة التناسلية للمرأة البالغة سن الإنجاب.

٢ - إساءة استعمال الكحول والمخدرات^(٧)

٨١ - يتزايد العرض والطلب على المخدرات في العديد من بقاع العالم، لا سيما في المناطق الحضرية. وتهم المشاكل المتعلقة بالكحول والمخدرات من يستعملها من الإناث وشريكات مستعملها من الذكور في شتى الأوساط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وكثيرا ما أدت مواقف المجتمع حيال المرأة إلى إخفاء ما تعانيه المرأة من مشاكل متعلقة باستعمال الكحول والمخدرات. وبات من المتعين على المرأة أن تواجه بصورة مباشرة وغير مباشرة المشاكل المتصلة باستعمال المخدرات. وعلى سبيل المثال، أفادت إحدى الدراسات بأن ٨٠ في المائة من الذكور الذين يتعاطون المخدرات بواسطة الحقن يمارسون علاقات جنسية مع نساء لا يتعاطينها.

٨٢ - ومع تزايد فرص الحصول على الكحول والمخدرات، والتقبل الاجتماعي لاستعمال المخدرات في بعض الأوساط الحضرية، والتنافس على العمالة والتوتر في العلاقات بين الأشخاص، قد تلجأ بعض النساء الحضريات إلى استهلاك الكحول والمخدرات بصورة متزايدة. وسواء استهلك الكحول والمخدرات داخل البيت أو خارجه، فإن المرأة تعاني من آثار اجتماعية وصحية واقتصادية ضارة، قد تشمل العنف المنزلي. وأثبتت دراسة أجريت في أمريكا الوسطى أن ٩٧ في المائة من العنف المنزلي المبلغ عنه يرتكبه ذكر يسيء استعمال الكحول.

٨٣ - وبعض النساء اللواتي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي على أيدي شركائهن أو آبائهن المستعملين للمخدرات قد يعتبرن أنفسهم مع ذلك مسؤولات عن رعاية أسرهن أو قد لا تكون لديهن، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وسائل عيش بديلة. فغالبا ما تكون المرأة التي تعيش مع زوج مدمن على المخدرات مضطرة الى ذلك لأنه العائل الوحيد لأسرتها. وقد يساهم العبء المالي والضغط الذي ينطوي عليه الأمر، بدورهما، في تعاطيها للمهدئات أو الكحول. وعلاوة على ذلك، تتعرض هؤلاء النساء، بما فيهن شريكات المستعملين لحقن المخدرات، لمخاطر الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي. والعديدات من النساء لسن في وضع يتيح لهن التفاوض بشأن ممارسة جنسية أكثر أمانا. وبعض النساء يتاجرن بالجنس لدفع تكلفة استعمال شركائهن للمخدرات، وقد ينغمسن في استعمال المخدرات بأنفسهن. غير أن النساء اللواتي يعانين من مشاكل متصلة بالمخدرات يواجهن عقبات تحول دون الحصول على العلاج. فالعديد من مرافق المعالجة لا يقبل النساء، إما كقاعدة أو كممارسة.

٨٤ - أما الطفلات اللواتي يعشن في كنف آباء أو أولياء أمور مدمنين على المخدرات فيتعرضن بصفة خاصة لخطر الانقطاع عن المدرسة لرعاية أسرهن، أو تحمل الأعباء المنزلية، أو البيع كعرائس قاصرات، ممارسة العمل في سن الطفولة أو ممارسة البغاء في سن الطفولة، أو العمل في المصانع لإعالة الأسرة. وكثيرا ما تقع الحوادث وتحدث الاصابات بصورة أكثر تواترا لأطفال يكون آباؤهم مدمنين على المخدرات. وتشكل التنمية الفكرية والاجتماعية لأطفال الأسر المتضررة من إساءة استعمال المخدرات أو الكحول تحديا كبيرا لبرامج الوقاية الشاملة. ويقدم الجدول ٥ موجزا لتحليل إساءة استعمال المخدرات حسب الجنس.

الجدول ٥: تحليل إساءة استعمال المخدرات حسب الجنس

الأشخاص، والتدريب من أجل
التمكين.

مسيئو استعمال المخدرات

نظرا لأن المجتمع يتقبل
استعمال الرجل للمخدرات
والكحول، فإنه:

١ - يستطيع استعمال
المخدرات والكحول علانية
متعرضا لقدر من الاستهجان
الاجتماعي أقل مما تعرض له
المرأة

٢ - غير مسؤول عن
عيوب الجنين المتصلة
باستعمال الآباء للمخدرات
والكحول أو باحتمال انتقال
فيروس نقص المناعة البشرية

٣ - لا يتحمل إلا مسؤولية
ضئيلة، إن لم نقل منعدمة، في
رعاية الأطفال أو إعالة
الأسرة أو العمل المنزلي أو
رعاية المسنين أو المرضى في
الأسرة

٤ - لا يسأل عن إساءة
استعماله للمخدرات

٥ - يسهل عليه الحصول
على خدمات برامج المعالجة
والتأهيل

٦ - أقل عرضة للأمراض
المنقولة بالاتصال الجنسي، بما
فيها الإصابة بفيروس نقص
المناعة البشرية

ترتكز معظم برامج المعالجة
على احتياجات الرجل الذي
يمكنه غالبا، وخلافا للمرأة، أن
يعتمد على شخص آخر

مسيئات استعمال المخدرات

نظرا لأن المجتمع لا يتقبل
استعمال المرأة للمخدرات،
فإنها:

١ - تستتر في البيت درءا
للعار

٢ - تحس بالذنب تجاه
الأطفال الذين لم يولدوا بعد،
بسبب تعريض الجنين
للمخدرات أو احتمال انتقال
فيروس نقص صان المناعة
البشرية اليه

٣ - تشعر بالذنب لأنها
ليست أما أو زوجة أو مربية
"صالحة" في الأسرة.

٤ - تحمّل مسؤولية إساءة
استعمالها للمخدرات، وتلام،
ويتوقع منها أن تتغلب على
هذه المشكلة

٥ - تكون أكثر من الرجل
عرضة للأمراض المنقولة
بالاتصال الجنسي، بما فيها
الإصابة بفيروس نقص المناعة
البشرية، عن طريق السلوك
الجنسي غير المأمون أو من
استعمال حقن المخدرات

لا تراعي معظم برامج
المعالجة/التأهيل الاحتياجات
التي تنفرد بها المرأة، كـرعاية
الأطفال أو معالجة الشعور
بالذنب أو العار والصعوبات
التي تعاني منها المرأة فيما
يتصل بالعلاقات فيما بين

لرعاية أطفال أسرته دون أن
تخالجه مشاعر العار والذنب
التي تشعر بها المرأة.

الإناث غير المستعملات
للمخدرات الشريك لمسيئي
استعمال المخدرات

١ - يتقبلن إساءة استعمال
الشريك للمخدرات لأسباب
غرامية أو ثقافية أو اجتماعية
أو اقتصادية

٢ - قد لا يعلمن أن
الشريك يسيء استعمال
المخدرات

٣ - يتعرضن للعنف
المنزلي المتصل غالباً
بالمخدرات

٤ - يشعرن بالعار والذنب
والإحباط

٥ - يخشين أن يتضرر
الأطفال من عنف الشريك أو
أن يعتدي عليهم جنسياً

٦ - يشعرن بالذنب لأنهن
لسن أمهات "صالحات"

٧ - قد يتهاكمن على
المخدرات تخفيفاً للضغط

٨ - يتعرضن لخطر
الأمراض المنقولة بالاتصال
الجنسي، بما فيها فيروس
نقص المناعة البشرية

٩ - يتحملن المسؤولية
المالية للبيت ويدعمن مالياً
إساءة استعمال الشريك
للمخدرات

١٠ - قد يعتدي عليهم
الشريك أو يحملهن على
الاتجار بالجنس لدعم إساءة
استعماله للمخدرات وحتى
حينما تتوفر ملاجئ للمرأة أو
مراكز لتقديم المشورة اليها،

فإنها غالبا ما تركز على
حماية المرأة ومساعدتها
ولا يقوم إلا القليل منها
مساعدة للرجل أو للزوجين
الممارسين للعنف. والقليل منها
يتوفر لديه ما يكفي من
الموارد للاضطلاع ببرامج
وقائية، من قبيل التدريب في
المدارس وتدريب الإخصائيين
الاجتماعيين.

المصدر: L. WSU, "Women and drug abuse" بحث نظري أجري بمساهمة من شتى وكالات الأمم المتحدة وقدم الى الحلقة الدراسية المعنية بالمرأة الحضرية، المعقودة بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٣ - الدور التناسلي^(٨)

٨٥ - إن نحو ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة يلقين حتفن كل سنة لأسباب لا يمكن تضادها تتعلق بعدم التحكم في الخصوبة وتعقيدات الحمل والوضع. إذ يتم بلوغ القدرة على الانجاب قبل استكمال النضج الاجتماعي والبدني. فالحمل وإنجاب الأطفال خلال المراهقة، ولاسيما المراهقة المبكرة، ينطويان على مخاطر صحية جمة تحدد بالأم والطفل معا. وثمة اتجاه نحو تزايد حالات الحمل المبكر غير المرغوب فيه في أوساط المراهقات الحضريات.

٨٦ - وينبغي أن تقوم البرامج السكانية وبرامج الصحة التناسلية بدور حيوي في إنقاذ الأرواح وتحسين نوعية الحياة وقدرات المرأة التناسلية. وعلى الرغم من تزايد استعمال وسائل منع الحمل تزايدا كبيرا في العديد من بقاع العالم، لا تزال ثمة احتياجات كثيرة لم تلب، لا سيما في أوساط المراهقات الحضريات.

٨٧ - ويعد النهوض بالمرأة وصحتها وتعليمها وحققها في ممارسة خيارات الصحة التناسلية من الأمور التي يدعم بعضها بعضا وينبغي أن تنشأ في آن واحد بطريقة شمولية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الاشتراك التام للمرأة والرجل معا في جميع جوانب الحياة الانتاجية والتناسلية. وينبغي توفير فرص الوصول على نطاق واسع الى المعلومات والخدمات التي تستجيب لشواغل المرأة والرجل معا والتأكيد على اشتراكهما اشتراكا أكمل. ولا يمكن تحقيق تحكم المرأة في حياتها - ولاسيما في خصوبتها - دون إتاحة فرص الوصول الى معلومات وخدمات تربية الحياة العائلية المقبولة ثقافيا ذات التكلفة المعقولة.

٨٨ - وينبغي تعزيز الممارسات التقليدية المعززة للصحة، بينما ينبغي إضعاف الممارسات التقليدية الضارة، ولاسيما بصحة المرأة والفتاة. ومن هذه الممارسات الضارة بالمرأة، يشكل ختان الإناث أو جدد أعضاء المرأة التناسلية أكثر المخاطر مأسوية لما ينطوي عليه من اعتلال، بما فيها النزيف والعدوى والوفاة. وتواجه المرأة المختونة مخاطر متزايدة فيما يختص بتعقيدات الوضع، ويكون اختيارها لوسائل منع الحمل محدودا للغاية. فهذه الممارسة تمثل مشكلة صحية واجتماعية كبيرة تمس نحو ٨٠ مليون امرأة وفتاة في افريقيا وحدها.

٨٩ - وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية وغيرها من مبادرات الاشتراك الشعبي القائمة على مبدأ المساعدة الذاتية فعاليتها في تمكين النساء من مساعدة أنفسهن. وكانت المنظمات النسائية من أكثرها فعالية وابتكارا.

٩٠ - وتعترض توفير فرص الحصول على خدمات الصحة التناسلية وغيرها من الخدمات الصحية للحضريين الجدد العقبات اللغوية أو عدم التعود على المدن وخدماتها أو نظمها البيروقراطية، التي من قبيل ضرورة حمل بطاقة هوية ملائمة للحصول على هذه الخدمات.

٤ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(٩)

٩١ - تقدر منظمة الصحة العالمية أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ سيصاب ما يزيد على ١٣ مليون امرأة بفيروس نقص المناعة البشرية وستلقى حتفها منهن ٤ ملايين امرأة. وفي سنة ١٩٩٢ وحدها، سيصاب بهذا الداء ما يزيد على مليون امرأة.

٩٢ - وثمة صلة قوية بين التحضر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتفاقم التنقل من حدة المشكلة. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة أجريت في الجنوب الافريقي الى أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تشيع في صفوف أولئك الذين غيروا مقر إقامتهم في غضون ١٢ شهرا بمعدل ثلاث مرات تقريبا بالمقارنة بغيرهم. وعلاوة على هذه الصلة وبصرف النظر عنها، فإن الترابط القائم بين نمط الهجرة المتأرجح الذكري في معظمه (من القرية الى المدينة قصد العمل، ومن المدينة الى القرية للعودة الى مسقط الرأس) وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية الى المرأة قد أصبح مشكلة عاجلة تتعين معالجتها.

٩٣ - ووضع المرأة الثقافي والاجتماعي - الاقتصادي المتدني يسهل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عبر العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في المناطق الحضرية في الوقت الراهن ويزيد من سرعته. وفي الوقت ذاته، يهدد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بإبطال أي مما تحقق من تقدم في النهوض بمركز المرأة على مدى العقود الماضية بربط المرأة بأدوارها

في مجال الرعاية، مما يحد من فرص وصولها الى التعليم والأنشطة المدرة للدخل. ولهذا السبب، فإن مجرد تناول موضوع "المرأة وامتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" من زاوية صحية فقط لا يكفي. بل من الضروري تحليل الأسباب والآثار الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية لهذا الوباء من حيث العلاقة بين الجنسين، بغية التوصل الى صورة أشمل تبين حجم المشكلة وتوليد أفكار بشأن كيفية مكافحة هذا الداء بصورة فعالة. واستخدام التحليل حسب العلاقة بين الجنسين لدراسة انتشار الإيدز يمكن أن يساعد بصورة فعالة على وضع نهج أفعل لمحاربة هذا الوباء. غير أن هذا يتطلب طرائق تفكير جديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٤ - ويتعذر على بعض النساء النظر في مسألة استعمال الرفال، نظرا للضغوط الاجتماعية المتصلة بدور المرأة التناسلي، بما فيها ما يتوقع من المرأة، أي أن تصبح أما أو تنجب عدة أولاد. فالمرأة، بتبليتها للتوقعات التناسلية، لا تتعرض فحسب لخطر الإصابة بسبب الجماع المهبلي غير المحمي بل تتعرض أيضا لخطر نقل الفيروس الى الطفل إن حملت.

٩٥ - إن تمكين المرأة وإعادة ترتيب العلاقات بين الجنسين وإيجاد وسائل دخل أخرى للمرأة قد يكون لها أثر هام على تقليص انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٣ ٥ - التغذية^(١٠)

٩٦ - يقل الأمن الغذائي الأسري في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية، بسبب قلة الأراضي ذات الامكانيات الصالحة لزراعة المواد الغذائية.

٩٧ - فحسن حال التغذية شرط مسبق لاكتمال الحال الاجتماعي والعقلي والجسدي. وغالبا ما تقف الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والجنسية المستمرة والممارسات والقوانين التمييزية، والكوارث الطبيعية حائلا دون الحصول على الأغذية المأمونة المناسبة تغذويا، من جهة، وعلى الماء المأمون، من جهة أخرى. كما ينبغي للحكومات أن ترصد مخصصات كافية في الميزانية لضمان امدادات مستمرة من الأغذية في المناطق الحضرية عن طريق التطوير السليم للهياكل الأساسية، بما في ذلك نظم حفظ الأغذية ونقلها وخبزها وتوزيعها.

٩٨ - فالتغذية المناسبة للنساء والفتيات مسألة حساسة. ومن الأهمية بمكان توفير الدعم التغذوي للنساء - ولا سيما النساء العاملات بأجر أم بغير أجر - طوال فترة الحمل والرضاعة الثديية وخلال فترة الطفولة المبكرة. كما ينبغي تزويد الرجال بالدوافع للقيام بدور نشيط في ضمان حسن حال التغذية لجميع أفراد عائلاتهم، وذلك عن طريق التثقيف المناسب.

٩٩ - وأكثر الأشخاص عرضة للأخطار من ناحية التغذية هم النساء الحوامل والمرضعات، والرضع، والأطفال والمعوقون، والمسنون ومسيئو استعمال الكحول والمخدرات، ولاسيما أفراد الأسر الحضرية الفقيرة أو المشردين. ولا بد للحكومات والمجتمعات المحلية من منح الأولوية لحماية رفاه هذه الفئات وتعزيزها تغذويا. فحسن حال التغذية لدى هذه الفئات ضروري للتقليل من الأمراض المتصلة بالطعام التي تنتقل في المجتمع الحضري بالعدوى أو بغيرها.

١٠٠ - ولا بد من تشجيع القطاع الخاص، بما فيه منتجو الأغذية ومحضروها على نطاق صغير، والصناعة والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز حسن حال التغذية بالنظر في أثر أنشطتهم على حالة سكان الحضر التغذوية.

١٠١ - وتدعو الحاجة الحكومات الى القيام بما يلي: (أ) تثبيت امدادات الأغذية من عام الى آخر وخلال السنة ذاتها؛ (ب) ضمان وصول الأسر، ماديا واجتماعيا واقتصاديا، الى ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتها الغذائية؛ (ج) ضمان امدادات ثابتة من الوقود لطبخ وجبات الطعام؛ (د) استخدام نظم انتاج وتسويق تقوم على موارد مأمونة قابلة للتجدد تحمي البيئة والتنوع البيولوجي؛ (هـ) تحسين حصول عمال الحضر على فرص العمل، ولاسيما ربات الأسر، أو المستخدمين في القطاع غير النظامي، أو العاطلين عن العمل أو العاملين عمالة ناقصة. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق احتياطي الأمن الغذائي الاستراتيجي، الذي يشكل خط الدفاع الأول في حالات الطوارئ. ولا بد للأسر الحضرية أن تكون قادرة على مواجهة الحالات الطارئة عن طريق تخزين الأغذية لديها ولدى المجتمع المحلي، وخطط الادخار والقروض الجماعية، وتنويع الدخل ومصادر العمالة، وتحسين هياكل التسويق الأساسية.

رابعا - الاجراءات التي تتخذها الدولة والبلديات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

١٠٢ - في المناطق الحضرية، يترتب على الاجراءات التي تتخذها الدول أو السلطات البلدية أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الدولية. عواقب تتصل بالمرأة، حتى ولو كانت غير مقصودة.

١٠٣ - فعلى المستوى الكلي، من شأن سياسات التخطيط الحضري، مثلا، أن تحدد لقطاعات الصناعة التحويلية والخدمات مواضع تجعل وصول الرجال والنساء إليها غير متساو. كما أن من شأن الأعمال التجارية والصناعة تعزيز الأنماط القائمة في الفصل في الوظائف. وغالبا تعزيز دوري للرجل والمرأة التقليديين.

١٠٤ - وتركز الفقرات الواردة أدناه على الأنشطة المصممة خصيصا لتحسين حالة المرأة الحضرية، ولاسيما الفئات الفرعية التي تدرج فيها الفقيرات من النساء (مثل المرأة العزبة وربة الأسرة). وهذه المشاريع تنفذها الدولة وإحدى السلطات المحلية والقطاع الخاص وإحدى المنظمات غير الحكومية. وقد قيمت من منظور الفوارق بين الجنسين بقصد دراسة أثرها على النساء والرجال والأطفال (بشكل إفرادي وبشكل مشترك) في مجالات الانتاج والانجاب وتنظيم المجتمعات المحلية.

ألف - مشاريع الدولة في قطاع الصناعات الصغيرة

١٠٥ - قامت إحدى الحكومات بمعالجة مسألة البطالة في المدن فأنشأت منظمة تطوير الصناعات الصغيرة لمعالجة تخطيط قطاع الصناعات الصغيرة في البلد وتعزيزه وتطويره. إذ أن الصناعات الصغيرة تقدم مختلف الميزات من حيث حجم الاستثمارات، والنتاج، والعمل، والانتاجية، والعمالة. كما تقدم فرص العمل لمن حرّموا من التعليم الرسمي أو التعليم المهني.

١٠٦ - وقدمت منظمة تطوير الصناعات الصغيرة في مرحلتها الأولى القروض لعمالها. وقد بين التقييم الذي أجري آنئذ أن أكثرية المنتفعين من الرجال. ولذلك أنشئ مكتب للمرأة في المنظمة المذكورة للتركيز على تعزيز المشاريع النسائية وخلق روح المبادرة لدى المرأة في مجال الأعمال. وقد وجد أن المرأة لم تحظ بالانتباه الضروري بفعل المعايير الثقافية والاجتماعية. وتركت تركيز على دورها في مجال الانجاب.

١٠٧ - ويظهر المشروع نتائج ايجابية. فهناك تشجيع للنساء في المناطق الحضرية على دخول قطاع الصناعات الصغيرة. وكما تسهم المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد بتمويل المشاريع في إطار يعزز أدوار المرأة الانتاجية ويرفع من مكانتها الاجتماعية الاقتصادية.

باء - المشروع البلدي المتعلق بالأسر المعيشية التي ترأسها المرأة

١٠٨ - إن الهدف من هذا المشروع هو الارتقاء بحياة الأسرة المعيشية التي ترأسها المرأة، وهي أسرة تكون ربتها في العادة أم عزبة، وذلك بتحسين قدرة المرأة الاقتصادية وتقديم الخدمات لرعاية الطفل. ويستهدف هذا المشروع التقليل من أوجه الاختلال المرتبطة بالفوارق بين الجنسين التي تعاني منها الأسرة بسبب انفراد والد أو والدة بعبء رعاية الأبناء. وتنظم الرعاية الصحية المقدمة للنساء والأطفال بشكل يتناسب مع مواعيد العمل. كما يقدم هذا المشروع المساعدة السكنية والقانونية، من أجل الحصول اساسا على دعم للأطفال من آبائهم.

١٠٩ - ويؤكد هذا المشروع، الذي تديره البلدية، على تزويد النساء بالقدر من خلال تعزيز تنظيمهن وإنشاء حلقات عمل لهن تنمي شعورهن بهويتهم.

جيم - مشروع المنظمة غير الحكومية المتعلق بالسكن في المجتمع المحلي

١١٠ - تقدم حكومات عديدة عن طريق برنامج (بيوت الرعاية) رعاية الطفل وتكملة غذائية للأطفال في المستوطنات الفقيرة. وقد ارتبط مشروع المنظمة غير الحكومية بالبرنامج الحكومي بقصد الاشتراك في تقييم الحالة السكنية، "الآباء/الأمهات المجتمع المحلي"، الذين هم من المتطوعين -- ومعظمهم من النساء. ويعتني كل منهم بـ ١٥ طفلا في بيوتهم ويتلقون "راتبا" (عشر شهور في السنة) بمقدار نصف المعدل القانوني الأدنى، وطعاما من أجل الأطفال، وجعالة لدفع مصاريف الخدمات، ومبلغا صغيرا (يصل إلى ٤ دولارات شهريا) من الوالدين يدفع لشخص آخر، يسمى "الأم المساعدة"، يساعدهم.

١١١ - والملاجئ التي يديرها برنامج بيوت الرعاية، ينقصها معظم الضروريات الأساسية. وهذه الوظيفة الجديدة تسبب صراعات عائلية، لأنها تقلل من حصانة الخصوصيات، ولأنه يتعين على الأسر أن تدفع فواتير خدمات مرتفعة. ورغم وجود موارد وامكانيات، مثل الاعانات السكنية، فإن الأمهات في المجتمعات المحلية تنقصهن المعلومات اللازمة للمطالبة بها وغالبا ليس في وسعهن استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الاعانات.

١١٢ - وتشكل الأمهات في المجتمعات المحلية قطاعا استراتيجيا من سكان المناطق الحضرية. ومن خلال عملهن، تحقق قدر أكبر من القيادة المجتمعية، مع ما نجم عن ذلك من نتائج ايجابية بالنسبة لمجالات العمل الأخرى في المجتمع المحلي. كما أن الأثر الاجتماعي الذي يحدثه لا ينكر.

دال - مشروع القطاع الخاص المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية

١١٣ - بدأت شركة صناعية كبيرة في "برنامج ممارسة الحياة الاجتماعية" للتشجيع على زيادة انتاج مستخدميها الذكور. وفي البداية، عندما لم يقدم لأولئك المستخدمين سوى أماكن مخصصة للعزاب، نشأت المشاكل التالية:

(أ) تفكك العرى العائلية (فقد تخلف الأطفال والنساء في المناطق الريفية):

(ب) بقاء الأزواج (الزوجات والأزواج) دون تطور في المناطق الريفية، بسبب عدم توفر الفرص والموارد؛

(ج) الانفلات في العلاقات الجنسية، مما أثر على الانجاب وانتشار الايدز بين الرجال في المدن.

١١٤ - وكانت النتيجة أن أعرب الرجال عن حاجتهم إلى العيش والعمل في وحدات عائلية، فقدمت الشركة أمكنة ايواء جماعية؛ كما قدمت خدمات دعم تضمنت ما يلي:

(أ) تدريب على المهارات الأساسية، يقوم به الاخصائيون الاجتماعية؛

(ب) تدريب على تعليم القراءة والكتابة، تقوم به الشركة؛

(ج) تقديم خدمات للأطفال الذين هم دون سن الالتحاق بالمدرسة؛

(د) برامج لممارسة الحياة الاجتماعية الحضرية؛

(هـ) تهيئة وظائف؛

(و) الخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة؛

(ز) المرافق الرياضية.

هاء - تحليل المشاريع من زاوية الفوارق بين الجنسين

١١٥ - كان من الضروري اجراء تحليل للمشاريع من زاوية الفوارق بين الجنسين بقصد التوصل إلى صورة واقعية والتأكد من عدم الخلط بين أنواع الأنشطة التي يمكن أن تحسن حالة المرأة، جزئيا على الأقل، والأنشطة التي لا تغير شيئا من حالتها. ولتوضيح هذه النقطة: فإن النشاط الناجح المدر للدخل قد يحسن الحالة الاقتصادية للأسرة أو يزيد الاستقلال المالي للمرأة، بيد أن هذا لا يحدث اذا ما أنقص الزوج، نتيجة لذلك، من مساهمته في مصروف الأسرة. ففي هذه الحالات الكثيرة الحدوث، يزداد عبء المرأة المزدوج وتبقى حالتها دونما تغيير، في حين يمكن أن تتحسن حالة الزوج. وقد يكون من شأن المشروع الرامي الى اتاحة فرص الاقتراض أمام المرأة مساعدتها على انشاء مشروع تجاري وتحسين حالتها، لكنه قد لا يساعد سوى الزوج اذا ما كانت الزوجة مجرد واجهة تمكن الزوج من الحصول على قرض.

١١٦ - وتطبيق التحليل من زاوية الفوارق بين الجنسين على أحد المشاريع يحتاج الى مراعاة أن النساء (والرجال) لا يشكلون فئة متجانسة. فإلى جانب الطبقة الاجتماعية والأصل الإثني والعمر وغير ذلك من

العوامل الحساسة، حتى فئة مثل، "النساء اللاتي يعشن في فقر"، قد لا يشكلن فئة متجانسة. ولذا، كان للمشاريع المتماثلة آثار مختلفة على حالة المرأة، الأمر الذي يتوقف على ما اذا كانت عزبة، أو ربة بيت، أو متزوجة، إلى آخره. وعلى سبيل المثال، فإن التحسن الطارئ على دخل المرأة العزبة أو المتزوجة قد يؤدي بها الى استخدام فتاة لمساعدتها في الأعمال المنزلية. بأدنى التكاليف الممكنة. وقد يجعل المرأة العزبة جذابة في "سوق" الزواج، في حين يرغب المرأة المتزوجة على مساعدة العائلة الموسعة بدخلها الجديد أو على تحويل الأموال من المشروع الى زوجها. وهكذا، فإن الناتج خاضع لأثر عدد من العوامل المتوقفة على الثقافة المحلية، والتنبؤ بما اذا كانت حالة المرأة ستتحسن بعد القيام باجراء ما هو مهمة صعبة لكنها ضرورية، بقصد توجيهه متخذي القرارات أو المانحين. ولا يمكن القناعة بالتنبؤ بنتيجة ازدياد الدخل في مشروع مدر للدخل أو ازدياد الأدوار القيادية في مشروع لادارة المجتمع المحلي، نظرا لأن مثل هذه المكاسب قد تلغيتها خسائر في جهات أخرى، ولا سيما من الناحية الزمنية.

١١٧ - كما أن تحليل المشاريع من زاوية الفوارق بين الجنسين يحتاج الى دراسة النتائج بالنسبة للمرأة والرجل في مجالات الانتاج والانجاب وإدارة المجتمعات المحلية. وقد حلل الخبراء في اجتماع سانتو دومينغو المشاريع المقدمة، ناظرين في أهدافها والمعايير الموضوعية للمشاركة فيها وأثرها في عدد من المجالات.

١١٨ - فلوحظ، أولا، أن الرجال، سواء على مستوى الحكومة أو السلطات المحلية، أم كأزواج لنساء منتفعات، يقاومون الأنشطة الموجهة لخدمة المرأة. كما أعرب عن مخاوف من المشاريع التي قد تقوض الأسرة أو تتدخل في المجال الخاص. ويمكن التغلب على هذه المقاومة إذا أوضحنا أن المشاريع تعود بالنفع على الأسرة جمعاء (وليس على النساء وحدهن) وأنها تقلل أيضا من الطلب على الرعاية الاجتماعية. بيد أن مسألة تمكين المرأة عن طريق أنشطة المشاريع ما برحت مسألة حساسة.

١١٩ - وفي مجال الانتاج، تعتبر الأمور التالية هامة: اكتساب المهارات؛ ودخل المرأة الصافي، والاستقلال في اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي؛ وعدد ساعات العمل وتوزيعها والآثار المضاعفة التي من قبيل تهيئة العمالة. كما بحثت الآثار بالنسبة للزوج، مثل تحكمه في استعمال القروض أو توزيع الأرباح، مما قد يعرض للخطر نجاح النشاط المضطلع به. وهذا أمر هام، بعد أن تبين أن الزوج قد يتوقف أحيانا عن مزاوله عمله ويصبح المنتفع الرئيسي بالنشاط الجديد الذي تقوم به الزوجة.

١٢٠ - وفيما يتعلق بدوري المرأة والرجال في الانجاب، وجد أنه من الضروري متابعة أثر الأنشطة الانتاجية الجديدة في المجال المنزلي. فالمرأة تحتاج بوجه عام الى استخدام فتيات كي يقمن بأعمالها

المنزلية نظرا لعدم مشاطرة الأزواج فيها، حتى مع التغيرات الطارئة على أعباء المرأة. وقد لوحظ أن هذه المساعدات المنزلية غالبا ما تكون استغلالية: عمالة بأدنى تكلفة، بدون أية حماية اجتماعية، والفصل من العمل في حال مرض الفتاة أو حملها. وعلى الرغم من أن أعمال المرأة المنزلية ستقل بهذا الشكل، فإن المسؤولية عن شؤون المنزل لا يشاطر فيها الأزواج. كما يمكن أن تزداد أعباء الزوجة وساعات عملها المزدوجة زيادة كبيرة. بيد أنه غالبا ما يعاد توزيع السلطة واتخاذ القرارات في المنزل الى حد ما. والحاجة تدعو الى النظر بعناية في الظروف التي يمكن أن تتغير فيها السلطة واتخاذ القرارات بقصد ضمان تحسين مركز المرأة فعليا. كما لوحظ أن الزوج هو المنتفع الأول في حالات كثيرة، بالنظر الى أنه يستطيع أن يقلل من مساهماته المالية في الأسرة مع الاحتفاظ الى حد كبير بسلطته وسلطانه وتحكمه بوقت الزوجة ودخلها، لا سيما وأن الأنشطة أو جداول العمل غالبا ما تحتاج الى موافقته.

١٢١ - وفي حالات كثيرة، يكون الأطفال هم المنتفعون بشكل واضح: فازدياد الدخل يكرس لحاجاتهم ولا تاحة الفرص أمامهم، ولا سيما في مجال التعليم، فقد تبين أن المعاملة التي تلقاها البنات أعدل بكثير من المعاملة التي تلقاها أمهاتهم. وهذا التحسن في المركز بين الأجيال يعتبر مجالا محتاجا إلى مزيد من الدراسة. كما لوحظ أثر آخر ناجم عن عمل الزوجة، هو انخفاض الخصوبة. وقد لوحظ هذا مرارا في الدراسات السكانية، بيد أنه ازداد وضوحا من منظور الفوارق بين الجنسين، فالأمر لا يقتصر على عدم الانسجام بين العمل وشؤون المنزل، على النحو الذي تتصوره المرأة التي تقوم بدور، بل يتعداه الى الدعم من جانب الزوج الذي يدرك أنه الخاسر في حال عدم تمكن زوجته من الاحتفاظ بمصدر دخلها الجديد.

١٢٢ - ولوحظ أن المشاريع الحضرية التي تتيح الفرص الاقتصادية للمرأة غالبا ما تنطوي على نتائج ايجابية بالنسبة لأدوار المرأة التناسلية، ولكن بأثر مرجأ. والسبب في هذا، فيما يبدو، هو الوقت الذي تحتاجه المرأة من أجل تحسين صورتها أمام ذاتها واحترامها لذاتها، ومهاراتها التفاوضية وبالتالي قدرتها على الحصول على تأييد لأرائها وأولوياتها - مثل إنفاق المال على تحسين سكنها.

١٢٣ - وفي المجال الثالث الذي حدده التحليل من زاوية الفوارق بين الجنسين - وهو تنظيم المجتمعات المحلية - بدت النتائج الايجابية واضحة. فما أن تدخل المرأة في مجال الانتاج، حتى تشعر بالدافع المتكرر لكي تصبح فعالة في أنشطة المجتمعات المحلية، التي تتراوح بين رابطات الأعمال وتنظيم رعاية الأطفال. وغالبا ما تظهر المرأة بمظهر قيادي وتكون بمثابة الدور النموذجي. وهذا ما يمكنها من اتمام مهاراتها التفاوضية وتحولها إلى ناطقة بلسان المجتمع المحلي في مجال التعامل مع السلطات البلدية. والمأخذ على هذا الاشتراك في أنشطة المجتمعات المحلية هو ازدياد ساعات العمل، مما يضيف عبئا ثالثا الى العبئيين الآخرين.

١٢٤ - أما بالنسبة للرجل، فغالبا ما يستفيد من ازدياد دور المرأة في تنظيم المجتمعات المحلية، لسبب بسيط، هو أن قيام المرأة بالتفاوض مع السلطات يعود بالنفع على الجميع.

١٢٥ - وكشف التحليل من زاوية الفوارق بين الجنسين أنه حدثت في حالات كثيرة إضافة إلى الأدوار بدلا من استبدالها. والقضايا الرئيسية في جميع الحالات ما برحت تتمثل في المنازعات والأعباء الناجمة عن الأدوار التناسلية. فلا بد من موازنة ازدياد الأعباء إزاء تنامي هوية المرأة وثقتها بنفسها، وهما عنصران حاسمان في تمكينها.

١٢٦ - وتمكين المرأة هو في نهاية المطاف المعيار لقياس النجاح الذي يحرزه الاجراء المتخذ. وفي سبيل تمكين المرأة بالقدرة، لا بد للاجراءات من أن تتبع نهجا كليا وليس قطاعيا أو ضيقا، وأن تعتبر المرأة فاعلة في التطور الحضري أكثر منها منتفعة به. ولا يمكن لهذا النهج الكلي أن ينجح الا بوجود تعاون وتنسيق بين الدولة والسلطات البلدية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة.

١٢٧ - وبالنظر الى الصعوبات الحالية في تطبيق الاستراتيجيات الحساسة بالنسبة لجنس المرء في عملية التحضر، كان البحث ضروريا بالنسبة لوضع المفاهيم وتحديد الترابطات الهامة وتعميم هذه المفاهيم على الجمهور بوجه عام.

الحواشي

(١) استعراض المؤتمر العالمي لدراسة وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10، الفصل الأول ألف).

(٢) World Urbanization Prospects: the 1992 Revision، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIV.11).

(٣) Mary Beth Weinberg, "Recent trends in contraceptive behaviour", Proceedings of the Demographic and Health Surveys World Conference, 5-7 August 1991, Washington, D.C., (Columbia, MD, IRD/MacroInternational, 1991), vol. I, p. 658.

(٤) Charles F. Wasthoff and Luis Hernando Ochoa, "Unmet need and demand for family planning", Demographic and Health Surveys, Comparative Studies No. 5 (July 1991), pp. 12-13

.Internal Migration of Women in Developing Countries (ST/ESA/SER.R/127), pp. 4-5 (d)

Mohamed Halfani, Patricia McCarney and Alfredo Rodriguez, "Towards an understanding of (¶) governance", paper presented to the Ford Foundation Project on Urban Research in the Developing World, .Cairo, 14-18 February 1993

L. Hsu, "Women and drug abuse", position paper, with contributions from various United Nations (¶) .agencies, presented to the seminar on urban women held at INSTRAW, 22-25 November 1993, pp. 2-3

L. Mehra, "Women's perspectives on family planning, reproductive health and reproductive rights", (¶) .paper presented to the seminar on urban women held at INSTRAW, 22-25 November 1993

J. du Guerny, "Inter-relationship between gender relations and the HIV/AIDS epidemic: some (¶) possible considerations for policies and programmes", AIDS Journal, vol. 7, No. 8 (1993); p. 1,034. J. du Guerny and Elizabeth Sjöberg, "A life course approach to the interrelationship between gender relations and the spread of the HIV/AIDS epidemic: the example of the girl child", paper presented to the seminar on .urban women held at INSTRAW, 22-25 November 1993

See FAO/WHO, World Declaration on Nutrition, Final Report of the International Conference on (¶) .Nutrition, Rome, 5-12 December 1992 (Rome, FAO, 1993)
